تكتل القوى الاقتصادية الصاعدة:
مجموعة البريكس (BRICS) أنموذجاً

أ.م.د. ليلى عاشور حاجم * السيدة سالي موفق عبد الحميد **

الملخص العربي :

هيمنت على الساحة العالمية محاولات المراكز التاريخية للراسمالية العالمية (الولايات المتحدة وأوروبا، واليابان) الحفاظ على سيطرتها الخالصة على الاقتصاد الدولي من خلال مزيج من سياسات العولمة الاقتصادية الليبرالية التي تسمح لرأس المال العابر للقومية، التابع للثالوث، بأن ينفرد بإصدار القرارات فى جميع القضايا بما يحقق مصالح هذه الدول وحدها . لكن بدأ المشهد العالمي بالتغيّر مع دخول العالم القرن الواحد والعشرين، فعلى الرغم من أنّ الولايات المتّحدة الأمريكية، وأوروبا واليابان تبقى في قائمة القوى الاقتصادية الرئيسة اليوم، إلا أنه لا يمكن التشكيك بفكرة أنّ القوى الاخرى(روسيا،الصين والهند)، والتي قامت بتحويل تأثير صعودها إلى مستوى القوّى الرئيسة ، قادرة على اعادة ترتيب القوى ونمط القيادة للنظام الدولي .

فظهر تجمع اقتصادي دولي يسمى " مجموعة بريك" BRIC تضم (البرازيل، وروسيا، والهند والصين) والتي شكّلت رسمياً في العام 2009م كتلة اقتصادية خاصة بها التي تحولت إلى "بريكس" في نهاية العام 2010م بعد انضمام دولة جنوب أفريقيا اليها ، وتشكل مساحة هذه الدول نحو (30%) من مساحة اليابسة عالمياً،وتضم هذه الكتلة نحو (43%) من سكان العالم وتمثل نحو(25%) من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وتستحوذ على قرابة (18%) من التجارة العالمية ،كما وانها أصبحت آلية مهمة لبناء نظام عالمي جديد.

Abstrac

Dominated the global arena attempts historic centers of imperialism (the United States, Europe, and Japan) to maintain its control of exclusive on the planet through a combination of economic globalization and liberal policies, which allow for capital transit of

nationalism, of the Trinity, that is unique to issue decisions alone in all issues, including the interests of these countries alone . But the global landscape began to change with the entry of the twenty-first century world, although the United States, Europe and Japan remain in the list of major economic powers today, but it can not question the idea that the rising powers (Russia, China and India), has transferred the impact of rise to the level of major powers and the re-arrangement of power and style of leadership within the international system.

International economic grouping called the group " BRIC" which includes Brazil, Russia, India, and China) appeared, which was officially formed in 2009 its own economic bloc, which turned into a "BRICS" in December of the year 2010 after the accession of the State of South Africa, and includes this block more than)40%) of the world's population and account for almost(25%) of global GDP, and accounts for nearly (18%) of world trade, and has become an important mechanism for building a new world order.

المقدمة

خلاف الوضع السائد إلى غاية نهاية القرن العشرين، والذي سيطرت فيه مراكز الاقتصاد الرأسمالي : الولايات المتحدة الامريكية ، اليابان، دول أوربا الغربية ، و مايسمى بقواعد اللعبة في الاقتصاد العالمي، برز إلى الواجهة مع بداية الألفية الثالثة قوى دولية صاعدة على الساحة الاقتصادية العالمية تتنافس على المكانة الدولية تمثل كبرى الاقتصاديات الناشئة ، وهي دول كانت بالأمس القريب نامية واخرى اعادت ترتيب اوضاعها لتصبح اليوم طرفاً رئيساً في الاقتصاد العالمي ، لتدعم من وزنها الاقتصادي وحضورها السياسي في مختلف مناطق العالم، نتيجة فاعلية سياساتها الاقتصادية، ولامتلاكها مقومات طبيعية وبشرية هائلة، والتي عمدت الى تكوين تكتلات اقتصادية وتحالفات جديدة وانشاء مؤسسات دولية موازية بهدف تغير طبيعة النظام العالمي وجعله اكثر تمثيلاً وتعدداً ومن أهمها الصين، الهند، روسيا، البرازيل وجنوب أفريقيا، التي تسعى إلى تعزيز مكانتها عالمياً بتبني اتفاق مشترك بينها يغطي كل الجوانب الاقتصادية والسياسية والعسكرية لخدمة مصالحها تحت مسمى (بريكس BRICS) .

اشكالية البحث : أن بروز قوة كبرى في قدراتها وسلوكها السياسي الخارجي للهيمنة على النظام الدولي، يحفز إلى ظهور تحالفات وتجمعات أخرى هدفها المحافظة على أمنها ومصالحها السياسية والاقتصادية من خلال بناء نظام قوي يعتمد على مقوماتها ، للتوازن مع تلك القوة او من أجل منع هذه القوة من تحقيق أهدافها في السيطرة على النظام الدولي. لذا

فانه من الطبيعي ان يمثل ظهور التكتلات الدولية عاملاً مؤثرا على طبيعة وشكل النظام الدولي ومن هذه التكتلات (مجموعة دول البريكس **BRICS**) والتي تعد من اهم التجمعات الدولية واكثرها حداثة ، وهنا يطلق البحث تساؤله حول قدرة وامكانية هذا التكتل على تعزيز مكانتهِ كقوى فاعلة في النظام الدولي ؟

فرضية البحث : فرضية البحث نابعة من الاشكالية التي اثارها البحث في تساؤله فكانت تمثل ردا على هذا التساؤل ، وهي : (تمتلك دول تكتل البريكس مجموعة من العوامل والمقومات التاريخية والسياسية والاقتصادية التي تجعل منها قوة صاعدة وفاعلة في النظام الدولي)).

هدف البحث : يهدف البحث الى اثبات صحة الفرضية التي وضعها من خلال اعطاء فكرة موجزة عن تكتل (البريكس **BRICS**) وماهي اهم الاهداف التي يسعى هذا التكتل الى تحقيقها ، ومحاولة التعرف على الخلفيات العامة للدول المنضوية تحت هذا المسمى ، موضحا جهودها المستمرة من اجل ارساء قواعده لياخذ مكانه في الساحة الدولية وليصبح قوى فاعلة في النظام الدولي.

هيكلية البحث : للالمام بمختلف جوانب الموضوع توجب تقسيم البحث الى مقدمة وثلاث محاور تناول المحور الاول : نشأة تكتل البريكس والدول المكونه له ، والاهداف المرجوة من نشأة هذا التكتل ، واستعرض المحور الثاني : الوضع العام لدول التكتل جغرافياً وسياسيا محاولا التعرف على العوامل التي أهلت دول التكتل لتكون قوة صاعدة ، وقدم المحور الثالث :قراءة موجزة في اقتصادات هذه الدول. فضلا عن خاتمة تضمنت النتائج المستخلصة والتي تبين المواقف المشتركة والموحدة للتكتل تجاه القضايا الدولية المختلفة .

المطلب الاول : نشأة التكتل ، دول التكتل ، واهدافه : ان اهم مايميز العلاقات الاقتصادية الدولية حاليا هو سيادة نمطين متناقضين في مسار هذه العلاقات يتجلى النمط الاول من خلال النزوع العالمي نحو تكوين تكتلات اقتصادية عملاقة بين مجموعات الدول المتجانسة – على الاغلب – اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً تتكون في اطار هذا النمط ترتيبات اقليمية جديدة تشكل نظماً اقليمية اكثر فاعلية في النظام الاقتصادي العالمي المعاصر ، اما النمط الثاني فيتجلى من خلال السعي لاقامة علاقات اقتصادية حرة على المستوى العالمي وازالة الحدود الفاصلة بين الاقتصاديات الوطنية ، وقد سلكت مجموعات الدول المختلفة في سعيها الى التكتل الاقتصادي سبيلين [1]) :

– الاول : التعاون الاقتصادي Economic Co-operation: ويقصد به مجموعة الاجراءات التي تتخدها دول معينة لتخفيف وطأة القيود المعرقلة لانسياب السلع ورؤوس الاموال فيما بينها .

– الثاني : الاندماج الاقتصادي Economic Integration : يمثل درجة اعلى من التعاون الاقتصادي، اذ تتفق الدول على ازالة العقبات التي تقف في وجه قيام نمو كل او بعض عناصر العلاقات الاقتصادية فيما بينها .

يعد التعاون الصيغة العامة لتنسيق العلاقات بين دولتين أو أكثر وتحديد الجهود التي تبذلها، من أجل تحقيق هدف أو أكثر يتم الاتفاق عليه أو عليها، لفترة قد تطول أو تقصر، أو تترك دون تحديد قاطع، وعندما يتعلق الأمر بالمجال الاقتصادي وبتجمع يضم دولاً تنتمي إلى إقليم معين، فإن التعاون يتحول إلى تكامل اقتصادي إقليمي ، وإذا كان التكامل يعد صيغة متقدمة من التعاون تتحول فيها كيانات الدول الأعضاء إلى كيان موحد في المجال أو المجالات التي ينصب عليها التكامل، فإن هذا لا يعني أن يكون الهدف هو هذا التوحد بحد ذاته، فهذه الصفة تنصب على الأسلوب الذي يتم به اتخاذ القرارات في تلك المجالات، ويظل الدافع هو تحقيق أهداف مشتركة [1]».

ان نظرة الى تطور الاحداث الاقتصادية العالمية في سنوات مابعد الحرب العالمية الثانية ، يتبين بوضوح بأن اعضاء المجتمع الدولي قد اخذوا من التكتل الاقتصادي وسيلة لمواجهة مشاكلهم الاقتصادية والسياسية [2]» ومن هنا لا تستطيع الدول منفردة تحقيق اهدافها وتنميتها الاقتصادية والاجتماعية ، كما أنها لا تستطيع أن تعيش بمعزل عن العالم، لأن الطبيعة الإنسانية والتضامن في المصالح يدفعها إلى إنشاء العديد من العلاقات المتنوعة كما أن العلاقات الاقتصادية الدولية أصبحت أكثر وضوحا، وأصبح النظام الاقتصادي الدولي يعتمد على التعاون الدولي في ظل مجتمع تسوده حرية التجارة والشفافية [3]».

ولقد شهدت مناطق متعددة من العالم انتشار ظاهرة التكتل الاقتصادي منذ ثمانينات القرن الماضي ولغاية الان ومن هذه التكتلات التي شهدتها الساحة الدولية مؤخرا(تكتل البريكس).

اولاً: نشأة تكتل البريكس: "بريكس" اصطلاح يحمل اختصارات للأحرف الأولى للكلمة الإنجليزية "BRICS" وهي كلمة مكونة من الأحرف الأولى لأسماء خمسة دول، صاحبة أسرع معدلات نمو اقتصادي عالمي وبترتيب الحروف : البرازيل، وروسيا، والهند، والصين،

وجنوب إفريقيا ، صاغه الباحث الاقتصادي بمؤسسة "غولدمان ساكس **Goldman Sachs** " للابحاث الاقتصادية : (جيم أونيل **Jim O'Neill** [*]) ، وهو التكتل الذي حل منذ بداية العام **2011**م محل " مجموعة البريك **BRIC** " بانضمام جنوب افريقيا الى هذه المجموعة ، بعد مساعٍ مكثفة ومفاوضات واسعة مع دول المجموعة للانضمام اليها، ونجحت في الانضمام رسميا في كانون الاول/**2010**م وبتوسع " بريك " لتصبح خمس دول فأن هذا يعني ان المجموعة في طريقها الى تكوين " تكتل اقتصادي – سياسي" على شاكلة " الاتحاد الاوربي " او تجمع " الاسيان " .

لقد استخدم اصطلاح (البريك **BRIC**) لأول مرة منذ خمسة عشر عاما، من قبل (أونيل (**O'Neill** اذ أعطى تعريفا لهذه العبارة في تقرير عن نتائج دراسة حول الاقتصاد العالمي تحت عنوان (**The World Needs Better Economic BRICS**)". اذ ترمز كلمة البريك إلى الاحرف الأولى لتسميات الدول الاربعة المكونة له وهي :(البرازيل ، روسيا ، الهند ، الصين) وكانت في البداية تضم ثلاث دول وهي (روسيا– الهند– الصين) وعرفت هذه المجموعة باسم (**RIC**)، ثم انضمت البرازيل وأصبحت هذه المجموعة تعرف بأسم (**BRIC**) بدأ التفاوض لتشكيل مجموعة الـ «بريك» في العام **2006**م وقد أضفى أول اجتماع لوزراء خارجية البرازيل وروسيا والهند والصين على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك (أيلول **2006**م) طابعًا رسميًا على التجمع الجديد [4]» ، وقد عمد (اونيل **O'Neill**) الى التلاعب بتعبير(**BRIC**) الشبيه بالتعبير الانكليزي (**Brick**) ويعني"طابوق" او "قرميد" للاشارة إلى الكتلة الدولية الصاعدة دون ان تؤلف هذه الكتلة تكتلاً منظماً بالطبع، وذلك حين عبر عن رأيه بأن اقتصاديات البرازيل وروسيا والهند والصين سوف تتفوق على اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية الربع الأول من القرن الحادي والعشرين، وعلى اقتصاديات الدول السبع الكبرى في منتصف القرن نفسه[5]».

استخدم (اونيل **O'Neill**) أصطلاح (البريك **BRIC**) كرمز لانتقال الثقل الاقتصادي من الغرب بعيداً عن مجموعة الدول السبع الصناعية (**G7**[*]) انذاك باتجاه دول العالم النامي في ضوء تصاعد الاهمية النسبية للاقتصادات الاسيوية والامريكية اللاتينية ومن خلال وقوع النسبة الكبرى من الاقتصاديات الصاعدة داخل هذه الاقاليم[1]» . وهنا يجدر أنَّ نبين أنَّ أطلاق صفة الدولة الصاعدة في النظام الدولي قد نجد في داخله تمييز بين هذه

الدول الصاعدة في النظام الدولي ايضاً، اذ أنَّ الدول الصاعدة في النظام الدولي مثل مجموعة دول (بريكس) التي يتسم صعودها على الساحة الدولية بشكل اساسي بالنمو المطرد لاقتصادياتها والتسارع الملحوظ لقوتها الاقتصادية اذ تمثل اقتصاديات نامية أو الدول الاكثر سرعة في النمو في الاقتصاد العالمي[2]».

بعبارة أخرى، فأنَّ مكانة القوى الصاعدة في الاقتصاد العالمي اعتمدت بشكل كبير على الجانب الاقتصادي المتنامي، وخصوصاً بعد الازمة المالية العالمية التي اصابت الاقتصاد العالمي عام 2008م وما تبع من ذلك من تنامي لدور تلك الدول الصاعدة في قيادة التحولات العالمية التالية لبروز تلك الازمة المالية العالمية خصوصاً اسهامها في اتخاذ القرار العالمي مع مجموعة الدول الصناعية الكبرى (G8**) إلى مجموعة العشرين (G20) في السيطرة على اثار الأزمة المالية العالمية عام 2008م وما تلا ذلك من تراجع في اداء اقتصاديات الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوربي والتنامي المهم لمكانة وتأثير القوى الصاعدة في النظام الدولي [3]».

ان تراجع المكانة الامريكية بسبب الأزمة الأقتصادية الأخيرة عام (2008–2012) بشكل خاص وعدم قدرة الأتحاد الاوربي على بلورة سياسة خارجية مشتركة ، وكثرة الأزمات الاقتصادية الحادة كما دلت على ذلك ازمة اليورو وانتعاش السياسات الوطنية على هامش السياسة المشتركة [4]»، كل ذلك أدى إلى مفارقة مهمة أشار اليها (إدغار موران Edgar Morin*) في قوله " إن تغريب العالم قد ترافق مع تراجع ظاهر في دور الغرب" والتغريب المقصود هو في حقيقة الأمر في المجال التقني والعلمي وفي منظومة القيم الاقتصادية وبعض القيم الاجتماعية وليس بالضرورة في المجال الثقافي[5]»، بينما حصلت حالة التراجع النسبي بعد عقود من التقدم، تعيش هذه الاقاليم (ارهاصات التقدم)، فنسبة النمو في الناتج المحلي الاجمالي وكذلك حجم نمو التجارة الخارجية إلى جانب نمو الاستثمار الخارجي المباشر كلها مؤشرات تدل على تحرك الثقل الاقتصادي بأتجاه اقتصاديات آسيا وامريكا اللاتينية دون أنَّ يعني ذلك أنَّ القارتين لا تعاني مشاكل هيكلية، اقتصادية واجتماعية[6]».

ثانيا: الدول المكونة لمجموعة البريكس : تختلف « مجموعة دول البريكس » بشكل كبير عن بقية أشكال التجمعات والتحالفات والمنظمات التي شهدتها الساحة الدولية من قبل، اذ

لا يوجد رابط معين مشترك بين الدول الخمس سواء سياسي أو اقتصادي أو ثقافي أو غيره، كما أنها لا يربطها نطاق جغرافي أو إقليمي، بل تأتي من أربع قارات مختلفة،تمثل أربع حضارات متنوعة، حيث قمة الحضارة الشرقية : الهندوسية في الهند والبوذية في الصين والحضارة السلافية الأرثوذكسية المتميزة عن الشرق والغرب معاً في روسيا، والحضارة الغربية اللاتينية في البرازيل التي يتميز شعبها بثقافة وفنون متميزة كثيراً حتى عن الدول المحيطة بها والحضارة الأفريقية في جنوب أفريقيا . كما أن هناك تبايناً واضحاً في درجات نموها الاقتصادي ومستوياتها الإنتاجية، وحتى المواقف السياسية بينها متباينة بشكل نسبي، فهي مجموعة محايدة تماما بالنسبة للتوازنات السياسية العالمية لأنها تضم دولاً مختلفة ومتباينة إلى حد كبير في التوجهات السياسية والأنظمة الاقتصادية وتمثل توجهات عالمية مختلفة، كما أن اهتمام المجموعة يتركز في الأساس على النواحي الاقتصادية والمالية العالمية.

البريكس عبارة عن مزيج اقتصادي يضم مجموعتين من القوى الصاعدة في النظام الدولي ويمثل نموها قوة مهمة في المحافظة على نمو الاقتصاد العالمي، ومن المتوقع بحلول عام 2050 م أن تنافس اقتصاديات هذه الدول، اقتصاد أغنى الدول في العالم – حسب مجموعة " غولدمان ساكس البنكية العالمية " ، وهي[1]» :

– المجموعة الاولى: الدول الكبرى الصاعدة في النظام الدولي: وهي تلك الدول التي تمارس تأثيرها في نطاقات متعددة على مستوى العالم ، وتمارس دور عالمي التأثير لكن قدراتها لا ترتقي إلى مستوى الدول العظمى[2]» ومثالها الصين وروسيا الهند ، وهي من الدول الكبرى في النظام الدولي والتي لا تنتمي إلى الدول متوسطة القدرات في النظام الدولي، لكن يطلق عليها الدول الصاعدة في النظام الدولي كونها من الدول الاسرع نمواً في الاقتصاد العالمي وخصوصاً الصين التي اصبحت ثاني اقتصاد عالمي بعد الولايات المتحدة الامريكية ، وتنامي مظاهر القدرة الاقتصادية والعسكرية بشكل بارز لديها وتقدمها الملحوظ في هرمية الاقتصاد العالمي، كما وصلت الهند إلى المرتبة الرابعة في الاقتصاد العالمي[3]».

– المجموعة الثانية : الدول متوسطة القدرات الصاعدة في النظام الدولي: وهي الدول التي ليس بمقدورها أنَّ تؤدي دوراً عالمياً ولكنها تمتلك من الوسائل ما يمكنها أنَّ تؤدي دوراً اقليمياً، ولديها الرغبة لتأدية دور عالمي أي أنها الدول التي تمارس تأثيراتها في معظم أنماط التفاعلات على مستوى الأقليم ومثالهم البرازيل وجنوب افريقيا وهي من الدول متوسطة

القدرات في النظام الدولي [4]». ويطلق عليها وصف القوى الصاعدة في النظام الدولي نتيجة لما وصلت اليه بفعل التطور المهم في قدراتها وخصوصاً مكانتها إلى جانب القوى الدولية الكبرى الأُخرى .فقد احتلت البرازيل سادس اقتصاد عالمي مؤخرا وظهر دورها وتأثيرها بجانب القوى الدولية الصاعدة الكبرى الاخرى (الصين والهند وروسيا) في ادارة الاقتصاد العالمي من خلال مجموعة العشرين (G20) بعد الازمة المالية العالمية عام 2008.

اذ أدت القدرات المتزايدة لتلك القوى الصاعدة إلى تعزيز مكانتها الدولية ودورها في آن واحد، كما تُؤثر سياساتها الخارجية على مجمل الاوضاع الدولية، وفقاً لتصريحات رئيس الوزراء البريطاني السابق " جيمس براونJames Brown* " والرئيس الفرنسي السابق" نيكولاي ساركوزي**Nicolas Sarkozy " فأنَّ أي قضية دولية هامة يصعب معالجتها بدون مشاركة تلك القوى الصاعدة في النظام الدولي[5]» ، بمعنى أنَّ التداخل بين الدور الاقليمي للدول متوسطة القدرات مع الدول الكبرى الاقليمية، هو في حقيقته عملية إنتقال تدريجي من الدور الاقليمي إلى الدور الدولي الأكثر تأثير، وذلك عبر ادراك الدول لأهمية الانتقال من دور الدولة القائدة الاقليمية إلى دور الدولة التي تعتمد المشاركة الاقليمية لتحقيق الفاعلية الدولية. لقد باتت البريكس رمزاً لمشهد سياسي عالمي متحول تسعى فيه دول هذه المجموعة الى حيازة نفوذ وتأثير يكافيء ثقلها الاقتصادي المتعاظم ، ومع هذا فأن هناك ثلاثة امور مهمة ينبغي ان تعرف عن مجموعة البريكس وهي :

1-مجموعة متنوعة لكنها متعاونة Diverse but Cooperative : ان مجموعة البريكس مجموعة متنوعة اقتصادياً وسياسياً ، فجمهورية الصين الشعبية صاحبة الاقتصاد الاكبر في المجموعة ، اذ انه اكبر من اقتصاديات الدول الاربع الاخرى مجتمعة ، وتاتي جمهورية جنوب افريقيا في اسفل القائمة باستحواذها على (2%) فقط من الناتج المحلي الاجمالي لمجموعة دول البريكس ، واكثر من ذلك ان الفجوة بين الصين وبقية الدول الاربع آخذة في الاتساع ، وحسب توقعات صندوق النقد الدولي فأن حجم الاقتصاد الصيني سيبلغ (16) ترليون دولار بحلول 2020 ، وبهذا فان الصين ستكون متقدمة على الجميع . وهذا يشكل دليل على ان اقتصاديات مجموعة دول البريكس لاتنمو بصورة منتظمة [1]». كما ان مجموعة البريكس متباينة من الناحية السياسية ، فالبرازيل والهند وجنوب افريقيا تعد من الدول الديمقراطية ، وهناك من ينظر الى كل من روسيا والصين على انها دولاً ذات نظام

استبدادي ، وان هذه الفوارق قد تشكل حائلاً دون تعاون دول المجموعة فيما بينها ، وعلى الرغم من نقاط الاختلاف فيما بين دول المجموعة الا انها تتفق فيما بينها على مباديء عامة اهمها الالتزام بأحكام القانون الدولي، واحترام مبادئ السيادة وعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى[2]» .

2- البدائل المالية **Financial Alternatives** : ان مجموعة البريكس بدأت ببناء مؤسسات جديدة متعددة الاطراف والتي تعد احد الاستراتيجيات التي ستستخدمها المجموعة لاكتساب المزيد من النفوذ العالمي، اذ صادق قادة دول مجموعة "بريكس" على اتفاقية تأسيس بنك التنمية الجديد للمجموعة واتفاقية إنشاء صندوق احتياطيات نقدية للدول الاعضاء خلال قمتها السادسة التي انعقدت في مدينة "فورتاليزا" البرازيلة في شهر تموز/ 2014 م،كمؤسستين ماليتين تابعتين لمجموعة بريكس لديهما القدرة على تقديم مساعدات وقروض لتمويل المشاريع طويلة الأمد وفق شروط تتفق عليها الدول الخمس وترى مجموعة البريكس أن بنك مجموعة "بريكس" لا يهدف إلى تحدي النظام المالي القائم بل يكمله [3]».

ويقوم إنشاء البنك الاتحادي على حل مشكلة نقص رؤوس الأموال في مشروعات التنمية بالدول النامية كما يزيد من وزن دول بريكس في المفاوضات الهادفة إلى إصلاح النظام المالي الدولي ويؤمل ان يكون صندوق الاحتياطيات النقدية، وسيلة " تأمين وأمان" للرد المشترك على التحديات المالية ويدعم هذا الصندوق الاقتصادات الناشئة على مواجهة التقلبات وعدم استقرار الأسواق[4]»، وكان من المقرر أن يحمل البنك اسم " بنك التنمية لدول بريكس" ، ولكن الدول المشاركة قررت في وقت لاحق التخلي عن هذا الاسم حتى يتسنى لدول أخرى المشاركة في رأس ماله. وقد أطلقت دول بريكس (بنك التنمية الجديد) في قمة المجموعة السابعة التي ترأستها روسيا والتي عقدت في مدينة " أوفا " الروسية خلال الفترة من 8 – 10 تموز/2015 وتتمثل مهمة (بنك التنمية الجديد) الرئيسة في تمويل مشاريع البنى التحتية في بلدان المنظمة والدول النامية، ويبلغ رأس مال البنك (100) مليار دولار أمريكي وسيكون رأس المال المدفوع (10) مليارات دولار موزعة بالتساوي على أعضاء المجموعة مع إمكان زيادته بمقدار(40) مليار دولار إذا اقتضت الحاجة [5]».

اما صندوق الاحتياطات النقدية الذي يبلغ حجمه (100) مليار دولار، لمساعدة الدول الأعضاء في أوقات الطوارئ، يعمل على تحقيق عدة مهام منها، تجنيب الدول النامية ضغوط السيولة قصيرة الأمد وتعزيز شبكة الأمان المالية العالمية، ومن الممكن أن يتطور صندوق البريكس لاحقا ليصبح موازيا لصندوق النقد الدولي اذ ان الهدف المعلن لانشاء البنك هو استكمال الجهود الدولية المتعددة الاطراف والمؤسسات المالية الاقليمية الرامية الى دعم النمو والتنمية ، غير ان الهدف الخفي في رأي الكثير من المراقبين الذي دفع دول بريكس الى انشاء صندوق التنمية الجديد كمؤسسه مالية بموازاة المؤسسات الاقتصادية الدولية مثل (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) لتكون وسيلة تنافس هذه المؤسسات وتعمل على تحرير العالم من تأثيراتها وقيودها [1]) ، فضلا عن فشل جهودها في تحقيق الاصلاحات الضرورية في لوائح صندوق النقد الدولي، فصندوق النقد الدولي منذ تأسيسه في العام 1944م يعمل كأداة لترويج وتنفيذ برامج وسياسات البلدان الراسمالية وان القرارات الاساسية التي تتخذ في صندوق النقد الدولي تتم بطريقة التصويت المرجح، والتصويت المرجح يعني ان البلدان التي تمتلك حصصا اكثر في رأسمال الصندوق هي التي تقرر واما بقية الدول الاعضاء وهي الاكثرية المطلقة فلا قيمة لأصواتها ، اي ان الدول الخمسة الاعضاء الدائميين في صندوق النقد الدولي وهم كل من (الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة واليابان والمانيا وايطاليا) هي التي تقرر سياسات صندوق النقد الدولي ، وبذلك فان هذه الطريقة تتناقض تناقضاً صارخاً مع مبدأ الديمقراطية الذي طالما طالبت بها الانظمة الرأسمالية [2]) ،. وبما ان اصلاح صندوق النقد الدولي غير وارد ، فأن منظمات البريكس الجديدة تتيح بديلاً للمؤسسات التي تقودها الولايات المتحدة الامريكية [3]) ،. وتم التوافق بين الدول الخمس المنضوية تحت مجموعة "بريكس" على أن تبدأ الصين في ضخ (41) مليار دولار في الصندوق، لكونها صاحبة الاقتصاد الأكبر في دول المجموعة، في حين تضخ كل من روسيا والبرازيل والهند حصصاً متساوية تبلغ الواحدة منها (18) مليار دولار، إلى جانب (5) مليارات دولار يتم ضخها من دولة جنوب أفريقيا بصفتها المساهم صاحب الاقتصاد الأصغر في المجموعة [4]).

3– التعددية الشمولية Inclusive Multilateralism: ان مجموعة دول " البريكس" ليست المجموعة الوحيدة التي تسعى الى صياغة النظام العالمي الناشيء ، فهناك

مجموعات مثل مجموعة دول(أبسا **IBSA**) التي تضم البرازيل، وجنوب أفريقيا، والهند، أو مجموعة (سيفتس **CIVETS**) التي تضم إندونيسيا، وتركيا وجنوب أفريقيا، وفييتنام، وكولومبيا، ومصر، ومجموعة دول(ميست **MIST**) وتضم المكسيك وإندونيسيا وكوريا الجنوبية وتركيا [5]»، وجميعها تمثل اقتصاديات الدول الصاعدة التي تعاظمت مواقعها السياسية فضلا عن دخولها كفاعل رئيسي في معترك التنافس الاقتصادي الدولي ، والتي تسعى للاضطلاع بدور بارز في الحوكمة العالمية [6]» بعد ان ارتفع مركز تلك القوى في سلم القوى الدولي، وأصبحت أكثر تأثيراً ونفوذاً، ولاسيما بعد استمرار إنجازاتها التنموية وترابطها ومأسسة علاقاتها، وإسهامها في الحفاظ على النمو واستقرار الاقتصاد العالمي بعد الأزمات التي عرفها[7]».

ثالثا : دوافع و اهداف نشأة تكتل البريكس: يستند تحقيق أي تكتل اقتصادي إلى مجموعة من الدوافع التي تدفع بالدول إلى الالتحاق بالترتيبات التكاملية وذلك بغية تحقيق جملة من الأهداف مع العلم بـأن هذه الـدوافع لا تقتصر على تحقيـق المكاسب الاقتصادية الناجمة عن الانضمام إليها، بل تشمل أيضا الجوانب غير الاقتصادية المرتبطة بالجوانب السياسية على اعتبار أن الظروف السياسية تعد عنصراً هاماً من عناصر نجاح أو فشل الترتيبات الإقليمية [1]» .

ويقصد بدوافع التكتل الاقتصادي مبرراتهِ وضروراتهِ ايضا ، وهي اقرب ماتكون الى الاهداف التي تسعى اليها الدول والمجتمعات من الدخول في علاقات تكاملية مع غيرها ، وتتعدد دوافع التكتل الاقتصادي الى جانب الدوافع الاقتصادية الى الدوافع الامنية – السياسية والدوافع التاريخية – الاجتماعية ، وتكتسب هذه الدوافع اهمية متزايدة في العصر الحالي (في ظل العولمة) نظرا لتكامل مختلف جوانب حياة المجتمع البشري وللدرجة العالية من التسييس (**Politicization**) الذي وصلت اليه العلاقات الدولية من جهة والدور المتزايد للخدمات الاجتماعية والمعرفة والثقافة في الاقتصاد المعاصر من جهة اخرى[2]» ، وعليه فان التكتل الاقتصادي ، وان نشأ اقتصادياً فأن دوافعه وافاقه ليست اقتصادية فقط وانما شاملة وهادفة منذ البداية لكل جوانب الحياة الاخرى التي تخضع الى التطور المستمر جنباً الى جنب مع خطوات التكتل الاقتصادي مدعمة ومحفزة لبعضها البعض .

يندرج تشكيل (مجموعة البريكس) اسوة بغيره من نماذج التجمعات والتكتلات لعدة عوامل اقتصادية و سياسية ،اذ يؤكد رؤساء الدول في هذه المجموعة العمل على التنسيق في أكثر القضايا الاقتصادية العالمية آنية، بما فيها التعاون في المجال المالي وحل المسألة الغذائية.وتعكس وثيقة البريكس اهداف التنمية العالمية : تشكيل نظام متعدد يتميز باستخدامه آليات غير مؤسسة للحكم العالمي وللدبلوماسية المستندة على شبكة الاتصالات، وتزايد الاعتماد على الاقتصاد المتبادل للدول ، وعليه ينظر الى تكتل البريكس على انها نموذجا جديدا للعلاقات الدولية [3]».

وتسعى الدول الخمسة المنضوية في عضوية تكتل البريكس لتحقيق اهداف كثيرة ناتجة عن الدوافع التي تم بموجبها انشاء هذا التكتل منها:

1- ان دول البريكس لايجمعها توجه عقائدي سياسي او ايديولوجية او هوية واحدة ، بل حتى لاتتشارك في فعاليات ومراحل التطور التاريخي ، اذ ان كل دولة تختلف عن الاخرى ، غير ان هناك رابطاً مهماً يجمعها سوية اذ تستهدف مجموعة "بريكس" خلق توازن دولي في العملية الاقتصادية، وإنهاء سياسة القطب الأحادي، ورفض الهيمنة العالمية للدول الغربية الكبرى على الاقتصاد والسياسة العالمية، هذه الهيمنة التي تسببت في إغراق الاقتصاد العالمي في أزمات يعاني الكثير من أجل الخروج منها. فهي ترفض النموذج النيوليبرالي في التنمية الذي اتبعه الغرب ومؤسساته التي تسيطر عليها الدول الغربية، والذي كان الاستمرار في تبنيه سبباً من أسباب الأزمة المالية والاقتصادية التي عانت منها اقتصاديات دول الغرب مؤخرا . وكذلك رغبتها في الوصول الى كيان فاعل ناجز على صعيد الاقتصاد العالمي [4]».

2- وضع استراتيجية للتعاون الاقتصادي بين هذه الدول الخمس، على أن يكون من شأنها تهيئة الظروف الملائمة لتسريع التطور الاقتصادي وتعزيز قدرات هذه الدول على المنافسة، وتوسيع العلاقات التجارية وتنويعها، وتأمين التفاعل من أجل النمو الابتكاري.

3- ان الوظيفة الاساسية للبريكس هي اصلاح الهيكل الاقتصادي والمالي ، عبر تحقيق آفاق للتنمية وتسهيل التقارب بين الدول المتشاركة ، ولكن هناك ضرورة لوجود رغبة مشتركة من الشركاء للقيام بالاصلاح الدولي والمالي والاقتصادي ، دون الاخذ بنظر الاعتبار القوة الاقتصادية للاسواق الناشئة والبلدان النامية .

4- ان دول البريكس تسعى إلى وضع نظام بديل لمواجهة القيود التي يضعها الهيكل الحالي للنظام المالي والنقدي الدولي على آفاق نموها، بصفة خاصة هيمنة الدولار الأمريكي على نظم المدفوعات والاحتياطيات الدولية الذي لا يوجد لها بدائل مناسبة حاليا.فالهدف الرئيسي هو خلق نظام جديد للعملة الاحتياطية وزيادة دور العملات الوطنية في المدفوعات المتبادلة بين دول البريكس ، وتطوير التعاون في مجال الاسواق المالية من اجل تحسين الاستقرار المالي والتفاعل على اساس المباديء والمعايير الدولية .

5- محاولة تحقيق تكامل اقتصادي وسياسي وجيوسياسي بين الدول الخمس المنضوية فى عضويته، وتنمية البنى التحتية في بلدان المجموعة، وتحقيق آليات مساهمة فعالة بين الدول الخمس فى وقت الأزمات والتدهورات الاقتصادية بدل اللجوء إلى المؤسسات الغربية، وإيجاد طريقة فاعلة لمنح وتبادل القروض بين دول المجموعة بشكل لا يؤثر ولا يحدث أي خلل اقتصادي لأي من دول المجموعة رغم مساعدة الدولة المتضررة. إلى جانب تعزيز شبكة الأمان الاقتصادي العالمية بالنسبة لتلك البلدان وتجنيبها ضغوط الاقتراض من المؤسسات الغربية وتكبيلها بالفوائد. من أجل ان يتمكنوا من التعامل مع المخاطر والتحديات المختلفة والحفاظ على النمو الاقتصادي الشامل وتعزيز النمو الاقتصادي العالمي بقوة وبطريقة مستدامة ومتوازنة.

6- أهم أهداف دول البريكس الحصول على دور في إدارة الاقتصاد العالمي إلى جانب مجموعة العشرين والصناديق المالية الدولية الكبرى، كما تحرص على الدفع باتجاه إدخال إصلاحات في مجموعة البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وإيجاد بديل فاعل وحقيقي عنهما.

7- السعي لإنشاء بنك جديد للتنمية البينية والدولية : العمل على أنشاء مؤسسة مالية دولية رديفة للمؤسسات الاقتصادية الدولية الحالية (مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) بهدف استكمال الجهود الدولية المتعددة الأطراف والمؤسسات المالية الإقليمية، الرامية إلى دعم النمو والتنمية على المستوى العالمي ، ولتكون وسيلة تنافس هذه المؤسسات وتعمل على تحرير العالم من تأثيراتها وقيودها. اذ أن موارد بنك تنمية بريكس ستكون متاحة لكل الدول النامية وليس دول بريكس فقط ، وهو ما من شأنه ليس فقط تعزيز مكانة دول بريكس على الساحة العالمية بل خدمة مصالحها وأهدافها الاقتصادية المباشرة فى الدول النامية أيضا

فدول بريكس– وخاصة الصين– صاحبة مصلحة أصيلة فى تطوير البنية التحتية فى كثير من الدول النامية التى ترتبط معها بعلاقات تجارية واستثمارية وثيقة ، ولعل ذلك كان سبباً فى توجيه أغلب استثمارات ومساعدات دول بريكس فى الدول النامية للبنية التحتية. ولن يستطيع احد اغفال اهمية هذه المؤسسات المالية الدولية الجديدة حتى لو انها لم ترتقي الى حجم البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

8– تقوية تنسيق مجموعة البريكس في الأمم المتحدة ومجموعة العشرين والاطر الأخرى من أجل الحفاظ على السلام والأمن الدوليين ودفع إصلاحات النظم النقدية والمالية العالمية والقيام بدور نشط في تحسين الحوكمة الاقتصادية العالمية.

المطلب الثاني : الخلفية العامة للدول المكونة لمجموعة البريكس BRICS : تتكون الهوية القومية لأية أمة من عوامل تاريخية وطبيعية، سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، وتشكل المرآة التي تنظر بها هذه الأمة الى نفسها وإلى علاقتها مع غيرها من الأمم، وتحكم تفاعلها للحفاظ على تميزها القومي وضمان مصالحها في البقاء والرخاء والتقدم. ويلعب التصور الذاتي لهذه الأمة وإمكانياتها الحاضرة وتطلعها لمستقبلها دورا مهما في تشكيل سياستها الخارجية وأسلوبها في تحقيق أهدافها [1]» .

وسيتم في هذا المطلب تقديم عرض عام لدول هذه المجموعة :

أ – جمهورية البرازيل الاتحادية **Federative Republic of Brazil** : أكبر دولة في قارة امريكا اللاتينية سواء من حيث المساحة أو عدد السكان أو من النواحي العسكرية والاقتصادية ، تقع البرازيل في النصف الجنوبي من القارة الامريكية ، وتشكل تقريبا نصف مساحة امريكا الجنوبية اي مايوازي (**8.511.965**) كم **2** ، تمتد على القسم الشرقي لهذه القارة على مساحة طولها من الشمال الى الجنوب نحو (**4395**) كم ومن الشرق الى الغرب نحو (**4319**) كم ، (**9/10**) هذه المساحة تقع بين خط الاستواء ومدار الجدي ، تحد البرازيل جميع دول امريكا الجنوبية ماعدا الاكوادور وتشيلي ، حدودها البرية (**15.719**) كم اما حدودها البحرية على المحيط الاطلسي فتبلغ مع تعرّجاتها حوالي (**9000**) كم (انظر خريطة رقم (**1**) والتي مثل خارطة العالم) ، وهي خامس اكبر دولة في العالم من حيث المساحة ، كما ان الاراضي البرازيلية بمعظمها صالحة للزراعة وغنية جدا بالموارد

الطبيعية والمعدنية ، فضلا عن ذلك تمتلك البرازيل اوسع غابة استوائية في العالم هي غابة نهر الامازون والتي تعد اكبر مولد ومخزون للاوكسجين فوق الكرة الارضية [1]».

تتمتع الثقافة البرازيلية بوجود مزيج عرقي وديني متجانس[2]»، وتنسجم المجموعات العرقية البرازيلية عادة مع بعضها بعضاً إلى حد بعيد، ولا تنتشر التفرقة العنصرية في البرازيل، بل هي اقل بكثير من مثيلاتها في كثير من الدول الاخرى التي يعيش فيها سكان من شتى الاجناس[3]»، كل هؤلاء يحيون في جو يسمح بالتعايش بين وجهات النظر المختلفة في ظل دولة تحترم كل المعتقدات وتساوي بين مواطنيها على أساس أنّهم ابناء الدولة فقط لا على اساس المعتقدات والاصول[4]» ، والبرازيل بلاد متعددة الاقاليم والثقافات . ويبلغ عدد سكانها (207,847.53) مليون نسمة [5]» وهي خامس دولة بالتعداد السكاني بعد كلا من الصين والهند والولايات المتحدة الامريكية واندونيسيا والى جانب سكانها الاصليين قليلي العدد، فأن المهاجرين من ايطاليا واسبانيا والبرتغال واليابان والصين وكوريا قد اضافوا لتنوعها الثقافي، ضمن الثقافة والحضارة الغربية التي تشكل وجه البرازيل[6]»، ويشكل المسيحيون اغلبية السكان بنسبة (89%) (74% كاثوليك و 15% بروتستانت) مقابل (7%) للملحدين و (4%) لبقية الاديان .

استقلت البرازيل عام(1822م)، وخاضت حرباً ضد البرتغال حتى 8/اذار/1827م، وهو تاريخ استسلام آخر جندي برتغالي، وحكمها الإمبراطور بيدرو الثاني فترة طويلة 1831–1889م، لكن قراره بإلغاء الرق عام 1888م كان وبالاً عليه،اذ اتحد المتضررون من القرار مع قادة الجيش ونفذوا انقلاباً عسكرياً ناجحاً أنهى الملكية وأعلن قيام الجمهورية عام 1889م ، وفي القرن العشرين وجدت البرازيل نفسها بعيدة عن التوترات الدولية وكرست جهودها لتوحيد وتقوية الفضاء القومي وقد امتلكت البرازيل مزايا جيوسياسية تمنحها اهمية خاصة بين دول العالم الا ان سياستها الدولية وفي مراحل تطورها التاريخي لم تكن بمستوى مزاياها الجيوسياسية مما ابقاها بعيدة ومنعزلة عن حركة التفاعلات الدولية التي كانت محكومة بسياسات القوة [7]».

البرازيل جمهورية فيدرالية يحكمها رئيس يشغل في ذات الوقت منصب رئيس الحكومة ويساعده نائب ويجرى انتخاب الرئيس ونائبه في ورقة اقتراع واحدة عبر انتخاب شعبي لمدة أربع سنوات (ويجوز إعادة انتخاب الرئيس مرة ثانية وأخيرة). وتتألف الهيئة

التشريعية (الكونغرس) من مجلسين: واحد للشيوخ (ويضم 81 مقعدا تمثل 27 وحدة إدارية بواقع 3 أعضاء عن كل ولاية والمنطقة الفيدرالية للعاصمة)، ويتم انتخابهم لمدة ثماني سنوات عبر آلية اقتراع شعبي كل أربع سنوات لتجديد أعضاء المجلس بدءاً بالاقتراع على ثلث الأعضاء وبعد أربع سنوات أخرى على الثلثين الباقيين) أما المجلس الآخر فهو مجلس النواب (ويضم 513 عضوا) ويتم انتخاب أعضائه لمدة أربع سنوات، أما على المستوى القضائي، فإن أرفع هيئة قضائية هي المحكمة الفيدرالية العليا والتي تتألف من(11) قاضيا برتبة وزير يعينهم رئيس البلاد مدى الحياة (بشرط مصادقة مجلس الشيوخ)، فضلاً عن محكمة العدل العليا والمحاكم الفيدرالية الإقليمية (يعين فيها القضاة أيضا لمدى الحياة) [8]".

وتتميز الحياة الحزبية البرازيلية بالنضج والحيوية ويتصدر المشهد حزب الحركة الديموقراطية، وحزب العمال، والحزب الجمهوري، والحزب الشعبي الديموقراطي، والحزب الاشتراكي، والحزب الشيوعي، وحزب الشعب المسيحي وغيرها من الأحزاب ذات البرامج الليبرالية والديموقراطية واليسارية والمحافظة فضلاً عن جماعات معارضة واتحادات عمالية وجماعات ضغط دينية تأسست الحياة السياسية الحالية في البرازيل على الدستور الفيدرالي الذي صدر عام 1988 ، ورغم أن هذا الدستور كان أثرا من آثار التحول الديموقراطي الذي شهدته البلاد بعد(21) عاماً من الحكم العسكري 1964–1985 إلا أنه لا يزال حافلاً بالاضطراب وكثرة البنود التي يعارض بعضها بعضا، الشمولي والاستغراق في التفاصيل بالغة الإسهاب التي تسبب الوقوع في شرك التفسيرات والتأويلات، وذلك لأن الذي كتب هذا الدستور هم رجال السياسة وليس فقهاء القانون الدستوري، ورجال السياسة – كما هو معلوم– تحكمهم وتتحكم فيهم انتماءاتهم الحزبية وتوجهاتهم السياسية، ومعتقداتهم الأيديولوجية ولهذا فلم يكن مستغرباً أن يشهد هذا الدستور خلال العقدين الماضيين تعديلات دستورية كثيرة لدرجة قد تبدو للقارئ مبالَغا فيها، إذ بلغ مجموعها 61 تعديلا [1]".

تعد البرازيل من اهم القوى الصاعدة في قارة امريكا الجنوبية ، اذ استطاعت تخطي فترات عدم الاستقرار السياسي التي شهدتها منذ نهاية فترة الحكم العسكري في العام 1985م وابتداءاً من التسعينات مع تولي (فرناندو كاردوسو **Fernando Cardoso**) رئاسة البرازيل في العام 1994م ، بدات البرازيل سياسة داخلية وخارجية سعت من خلالها الى تدعيم اصلاحاتها السياسية والاقتصادية القائمة على الانفتاح وسيادة اليات السوق الحر

وتعزيز مكانتها في القارة اللاتينية وعلى المستوى الدولي [2]، البرازيل اليوم هي القوة الاولى في امريكا اللاتينية بالمعايير الجغرافية والبشرية والاقتصادية والعسكرية وتفصلها فجوة كبيرة عن بقية دول القارة بما في ذلك الارجنتين وتشيلي وفنزويلا . وتعززت مكانتها السياسية على الصعيد القاري والعالمي بشكل كبير خلال فترة حكم الرئيس السابق (لويس ايناسو لولا دا سيلفا**) بالموازاة مع نموها الاقتصادي المتسارع ، واضحت البرازيل طرفاً فاعلاً في المنتديات السياسية والاقتصادية الدولية ، وبشكل خاص داخل مجموعة العشرين (20G) ومنتدى الحوار مع الهند وجنوب افريقيا (IBSA ***) وتجمع دول البريكس كما تؤدي دورا قيادياً داخل تكتل (الميركوسور****) [3].

تعد البرازيل رابع أكبر نظام ديمقراطي في العالم [4] ، وأنَّ هذه الديمقراطية ادت إلى الاستقرار السياسي والتوجه نحو الاصلاح الاقتصادي الذي مكن البرازيل من النمو الاقتصادي وسعيها لتأسيس تنمية مستدامة[5]. في ضوء ذلك حددت السياسة الخارجية البرازيلية هدفها بتعزيز التكامل الاقليمي الذي سوف يعطي للبرازيل قاعدة قوية من اجل تحقيق مصالحها والانطلاق كدولة فاعلة في النظام الدولي والسعي من أجل الحصول على مقعد دائم في مجلس الامن الدولي ممثلاً عن القارة اللاتينية [6].هذا التوجه بدأ بتجميع بعض دول الاقليم (البرازيل، الارجنتين، بورغواي، الارغواي) بتوقيع معاهدة (اسونسون) لتكوين اتحاد المخروط الجنوبي "ميركوسور –MERCOSUR" عام 1992م، وانضمت في عضويته لاحقاً (تشيلي وبوليفيا)، وأصبح كتلة اقتصادية مهمة وبدأ العمل فيه اعتباراً من 1/1/1995 [1] ومع السعي البرازيلي إلى بناء قاعدة قوة اقليمية تقوم على سياسة خارجية يحركها الاقتصاد والتجارة والتعاون الاقليمي المشترك، والذي تمثل في توسيع تجمع "ميركوسور –MERCOSUR" بقبول فنزويلا عضواً فيه في تموز عام 2006، ثم كل من (البيرو وكولومبيا والاكوادور) يؤكد نية البرازيل في توسيعه، وبالفعل انطلقت مبادرة البرازيل عام 2004م لضم كل دول امريكا اللاتينية في "اتحاد دول امريكا الجنوبية" المعروف اختصاراً باسم "الاوناسور– UNASUR" الذي تأسس عام 2008م[2] ليؤكد أنَّ هذا التكامل اللاتيني تحت زعامة برازيلية هو أحد أهم ركائز السياسة الخارجية البرازيلية لتوحيد قارة امريكا اللاتينية عن طريق التجارة وتدعيم البنية التحتية والحوار السياسي وهذا ما جعل البرازيل الدولة الاقليمية الاكثر بروزاً على صعيد قارتها [3] .

خارطة رقم (1)

خارطة العالم

المصدر : شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) وعلى الرابط : https://www.google.iq/search

ب– روسيا الاتحادية **Russian Federation** : تأسست جمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفيتية في العام 1917م وانضمت الى الاتحاد السوفيتي السابق في العام 1922 وتعد من اكبر جمهورياته من حيث الحجم وعدد السكان وعاصمتها " موسكو" ، ولقد ادت سياسة الانفتاح الاقتصادي واعادة البناء" البروسترويكا [*] " التي اعتمدها رئيس الاتحاد السوفيتي السابق"ميخائيل غورباتشوف **Gorbachev Mikhail**[**] " الى تهديم البناء الكامل وقضت على النظام الشيوعي واوصلت الى زوال الاتحاد السوفيتي عن الخارطة السياسية ، ونشأ مكانه خمس عشرة دولة مستقلة استقلالاً تاماً، بعد ان كانت جمهوريات اتحادية تشكل بمجموعها دولة واحدة وكان ابرز هذه الدول واهمها سياسياً واقتصادياً وعسكرياً وجغرافياً وسكانياً ، " روسيا الاتحادية " فهي التي ورثت عوامل القوة الاستراتيجية من الاتحاد المتداعي ، لاسيما (المقعد الدائم في مجلس الامن ، والاسلحة النووية) ، وعادت الى مساحتها الاصلية وتخلت عن جمهورياتها وولاياتها الخمس عشرة بعد ان كانت تشكل مجالاً حيوياً لها ، حتى ابان الحقبة القيصرية اكثر مما كانت جزءا من الدولة الموحدة ، نظراً لعوامل التفرقة فيما بينها ، خاصة العرقية والقومية والدينية والجغرافية[4]".

تقع روسيا الاتحادية في الجهة الشمالية من الكرة الأرضية تغطي (1/8) سطح الارض وتمتد عبر شرق اوربا وشمال اسيا اذ يمثل الجزء الاوربي من روسيا ربع مساحة الدولة، اما الجزء الاسيوي فيمثل ثلاثة ارباع مساحتها وتوصف روسيا باعتبارها اكبر دولة في العالم من حيث المساحة التي تقدر بـ(17,075,200) كم 2 تليها كل من كندا والصين والولايات المتحدة الامريكية[1]". واذا اخذ في الحسبان انضمام جزيرة القرم لروسيا في مطلع

شهر اذار /2014 وهي شبه جزيرة تقع في البحر الاسود وتقدر مساحتها بـ (26081) كم 2 فستزداد مساحتها لتصبح (17.101.281) كم 2 بحيث تغطي المساحة الواقعة بين خطي عرض(41°) و(82°) شمالاً، وخطي طول (19°) شرقاً و(169) غرباً،لتشكّل بذلك الجسر الذي يربط بين قارتي آسيا وأوروبا، ويحد روسيا من الشمال المحيط المتجمد الشمالي وبحر البلطيق ويحدّها من جهة الجنوب البحر الأسود ، ومن الشرق جبال الاورال وكل من الصين، منغوليا، كازاخستان، أذربيجان، جورجيا[2]". (انظر الخريطة رقم 1) .

ويبلغ سكانها حسب الاحصائيات الاخيرة لمنظمة الامم المتحدة للعام 2016م حوالي (144.096.81) مليون نسمة [3]" والمجتمع الروسي متعدد العرقيات عددها الى (130) جماعة عرقية ويمثل الروس اكبر المجموعات العرقية اذ تصل نسبتهم (81.5%) من العدد الاجمالي ، روسيا دولة متعددة الديانات،الديانات التقليدية لروسيا : المسيحية ، الإسلام، البوذية والديانة الرسمية للدولة: المسيحية /الأورثوذكسية، اذ يمثل الأورثوذوكس حوالي (85%) من سكان البلاد[4]".

شهدت روسيا بعد االحرب الباردة جملة من التحولات الداخلية التي اثرت في جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية، والعسكرية، والتي كان لها الاثر الكبير على مكانة روسيا ودورها العالمي بعد عام 1991م، اذ انفتح المجتمع الروسي على العالم الخارجي وتغيرت الكثير من العادات والتقاليد التي كانت سائدة في المجتمع السوفيتي انذاك، اذ وجدت روسيا نفسها خارج نادي القوى الكبرى في العالم وتراجع نفوذها السياسي على الصعيد الدولي ودخلت البلاد في دوامة من المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعرقية، فقد تعرضت روسيا الاتحادية تحت حكم الرئيس (بوريس يلتسين Boris Yeltsin) في عقد التسعينيات من القرن العشرين الى تدهور ملحوظ في جميع المجالات ، افقدها ليس فقط وضعية القوة العظمى التي كانت للاتحاد السوفيتي السابق، بل ايضا هددت وضعها كقوى كبرى، اذ شهدت روسيا تحولاً وتدهوراً في المجالات الاقتصادية والعسكرية والسياسية، والتي اثرت على مجمل الحياة العامة في روسيا ، وعلى سبيل المثال تقلص الناتج المحلي الاجمالي والانتاج الصناعي بنسبة (50%) بين عامي 1990م–1995م وارتفعت نسبة الفقر لتقارب ال(40%) عام 1998م ورغم احتفاظها بقدرات عسكرية

ونووية هائلة ، الا انها خسرت نفوذها في العالم وفي القسم الاكبر من اوربا الشرقية التي كانت خاضعة لنفوذها ودخلت روسيا خلال عقد من الزمن في عزلة دولية حقيقية [5]».

لقد كانت مهمة استرجاع المكانة السياسية السوفيتية هدفاً رئيساً لبرنامج الرئيس الروسي المنتخب في العام 2000 م (فلاديمير بوتين Vladimir Putin*) وذلك من خلال الثبات على مواقف مستقلة دون رفض الماضي السوفيتي او الابتعاد عن التفكير فيه ، لانه يعد جزءاً من الذاكرة الوطنية الروسية وعاملا مؤثرا في تكوين المجتمع الروسي الحديث ، ولذلك اخذ (بوتين) يحاكي الشعب الروسي من خلال التذكير القومي السوفيتي وقد لاقت هذه السياسة الترحيب من الغالبية العظمى في روسيا التي شعرت بعزتها القومية مجدداً [6]» واستكمالاً لتحقيق هذا الهدف تبنت روسيا إستراتيجية شاملة لتعزيز نفوذها داخل الجمهوريات السوفيتية السابقة ، لاسيما في آسيا الوسطى، التي تمثل بالنسبة لروسيا رهانا استراتيجيا كبيرا ومنطقة "مصالح مميزة" بالنسبة إلى سياسة موسكو وتسعى موسكو إلى بسط سيطرتها على هذه المنطقة من خلال البنى الأمنية (منظمة معاهدة الأمن الجماعي) والاقتصادية (اللجنة الاقتصادية الأوروبية الآسيوية) التي كان لروسيا الدور الأبرز في إنشائهما داخل منظومة الدول السوفيتية السابقة، كما تسعى إلى تعزيز هذه السيطرة من خلال أدواتها الاقتصادية كشركة (غاز بروم) والسياسية كنفوذها داخل النخب السياسية الحاكمة، وحتى العسكرية من خلال قواعدها في عدد من هذه الدول [1]».

لقد شهدت هذه المرحلة عودة روسيا لتحقيق نمو اقتصادي متسارع (7 %) بين عامي 2000م و2008 م كما انعكس الارتفاع الحاصل على صعيد أسعار النفط في تحسن مستويات المعيشة للشعب الروسي، وفي نفس الوقت عادت روسيا مرة أخرى لتؤدي دوراً فاعلاً نسبياً في العديد من القضايا الدولية وذلك لتدعيم مكانتها الدولية في الخارج اذ سعت القيادة الروسية الى ايجاد عالم متعدد الاقطاب وتوجهت بدبلوماسيتها جنوبا نحو الصين والهند والدول الاسيوية الكبرى الاخرى بهدف تقوية الدور الروسي في الشؤون العالمية وكان الهدف هو انعاش الاصول الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية التي فقدتها الدولة السوفيتية في العام 1991م [2]» .

كرس الرئيس الروسي (بوتين) قدراً ملحوظاً من اهتمامهِ لصياغة اتجاه جديد وقوي للسياسة الخارجية الروسية محاولاً استعادة المكانة التي كان يتبؤها الاتحاد السوفيتي

في مرحلة الحرب الباردة [3]». لذا تجد روسيا تشارك في اللجنة الرباعية حول الشرق الأوسط[4] وفي المحادثات السداسية مع كوريا الشمالية، فضلاً عن كونها عضو في مجموعة الدول الثماني الصناعية، وفي مجلس أوروبا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وفي منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي، كما تؤدي دوراً قياديا في المنظمات الإقليمية مثل رابطة الدول المستقلة، المجموعة الاقتصادية الاوراسية ، منظمة معاهدة الأمن الجماعي، ومنظمة شنغهاي للتعاون[5]».

وباعتبارها واحدة من الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن، تؤدي روسيا دوراً كبيراً في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وتحتفظ في نفس الوقت بعلاقات قوية مع العديد من دول العالم الثالث التي عرفت سابقا بعلاقاتها الوطيدة مع الاتحاد السوفيتي، وعلى سبيل المثال لعبت روسيا دوراً مهما في إدارة أزمة إقليم كوسوفو واستخدمت حق الفيتو في مجلس الأمن أكثر من مرة في وجه مشاريع القرارات التي تقدمت بها القوى الغربية للتدخل العسكري في سوريا بشكل دفع بعدد من الملاحظين إلى الحديث عن "حرب باردة" جديدة بين روسيا والقوى الغربية الثلاث [6]».

ج- جمهورية الهند **Republic of India The**: تقع جمهورية الهند الجزء الجنوبي من قارة اسيا بين دائرتي عرض 04/8 ،06/37 شمالاً وخطي طول 07/68، 25/97 شرقاً وتمثل مساحة شاسعة تقدر بـ (3.287.590) مليون كم ^{2} ومن ثم فهي تعد سابع اكبر دولة في العالم من حيث المساحة [7]» ، تشكل اليابسة (2973190) كم 2 والماء (314400) كم 2، وتحيط بالهند باكستان من الشمال الغربي ، والصين وافغانستان وبوتان ونيبال من الشمال ومنيمار وبنغلاديش وخليج البنغال من الشرق ، في حين ان سريلانكا تحدها من الجنوب الشرقي[8]» . (انظر الخريطة رقم (1) . تتمتع الهند بموقع جيواستراتيجي مثالي، كما تطل الهند على طرق بحرية تربط أوربا والشرق الأوسط الغني بالنفط ،من ناحية بدول الازدهار الاقتصادي كالصين واليابان وبقية دول آسيا الشرقية من ناحية أخرى. ومن ثم تقع الهند في منتصف ذلك القوس الواسع الممتد بين مدينة فلاديفوستوك في شرق روسيا ولندن في المملكة المتحدة، مرورا برأس الرجاء الصالح في جنوب إفريقيا [1]». تتسم الهند بثراء طبوغرافي وموارد بشرية معتبرة، اذ تعدُّ الهند ثاني أكبر دولة في العالم من حيث عدد السكان بعد الصين وطبقاً لتقديرات عام 2016م بلغ عدد سكانها (1,311,050,53) نسمة [2]»،

ويعيش بحدود(28%) من سكانها في الحضر بينما يعيش (72%) في الريف ، تحتل الهند لوحدها ثلاثة ارباع شبه القارة الهندية ، وتتشكل من ثمانية وعشرون ولاية وسبعة اقاليم اتحادية اما الولايات الخمس وعشرون فبعضها تضم اناس قد يفوق تعدادهم عن سكان بعض الدول فهناك " اوتار بارادش " التي تضم (160) مليون نسمة و" بهار" (100) مليون نسمة ، و" مهادشترا" (90) مليون نسمة [3]» .

ويتميز المشهد الاستراتيجي في جنوب اسيا بدرجة كبيرة من الخلل في التوازن لصالح الهند ، فهي اكبر من الدول الست الاخرى مجتمعة ، والتي تمثل رابطة جنوب اسيا (باكستان ، بنغلاديش ، سريلانكا ، المالديف، نيبال وبوتان) اذ انها تحتوي على (77%) من سكان جنوب اسيا ، و(72%) من المساحة و(84%) من الاراضي القابلة للزراعة ، فضلا عن (81%) من الغابات ،(69%) من الاراضي المزروعة[4]».

وعلى الرغم من مساحة الهند الشاسعة والاختلافات الدينية والاثنية فيها ، فضلا عن استعمارها لنحو قرنين من قبل بريطانيا ، الا انها استطاعت ، بفضل ممارستها للنهج الديمقراطي وتبنيها للنظام الفدرالي منذ استقلالها في العام 1947م ، واستيعاب مطالب قوى الانفصال بالمفاوضات ، في الحفاظ على وحدتها الاقليمية ورد اي عدوان خارجي ، وتكمن أهمية الهند بإطلالتها على المحيط الهندي إذ يمر نقل البترول من أكبر مناطق إنتاجه في الشرق الأوسط والخليج العربي إلى أكبر مناطق استهلاكه في اليابان والولايات المتحدة الأمريكية وأوربا وكانت الأهمية الإستراتيجية للمحيط قد ازدادت خلال عقدي الستينيات والسبعينيات نظراً لتزايد حدة التوتر في منطقة الشرق الأوسط وشبه القارة الهندية [5]» .

وتتميز الخريطة الديمغرافية للهند بتعدد الاعراق وتنوع الاديان ، اذ يمثل الجنس الهندي (72%) من عدد السكان والدرافيديان(السود) (25%) من السكان بينما تمثل الأقليات الأخرى (3%) وتوجد مجموعات من السكان تصنفهم الحكومة على أنهم قبائل (يطلق عليهم قبائل التلال) إذ يوجد منهم (300 قبيلة) وهذه القبائل منغلقة على نفسها اجتماعيا وتتمتع بحماية الحكومة[6]» .وفيما يتعلق بالدين فانه يمثل عاملاً محورياً في حياة الشعب الهندي اذ يقدر عدد الاديان (365) ديانة [7]» والمشهور منها الهندوسية والاسلام والبوذية والسيخية والمسيحية ، فالهندوسية (81.3%)، والمسلمين(12%) والمسيحيين (2.3%) والسيخ (1.9%) وديانات أخرى (بوذية، يانية، 2.5%) وهناك عبادات لاحصر

لها مثل عبادة قوى الطبيعة ، وعبادة الحيوانات [8]» .أما بالنسبة للغة في الهند فيمكن القول أن اللغة الهندية تمثل اللغة الوطنية ويتحدث بها الاغلبية من السكان، فضلا عن لغات اخرى كثيرة (البنغالية، الماراتي، التاميل، الأوردو) ولكن أكثر اللغات تحدثاً هي الهندية والأوردية والإنكليزية [9]».

دخلت الهند القرن الحادي والعشرين بقوة ممسكة بزمام التحدي الاقتصادي الدولي ، ولقد حدد علماء الجغرافية السياسية معطيات القوة التي تقدم الدافع المتين للدولة فنجد ان الهند دولة قوية مستقلة وذات حكومة متميزة واهمية عالمية نظرا لتحكمها بساحل كبير على المحيط الهندي، وعلى الرغم من تصنيف بعض الاقتصاديين التعداد السكاني الهائل الذي تتمتع به الهند عبئاً على مسيرة التنمية الا انه اصبح دافعاً قوياً للتنمية ، توصف الهند غالباً بانها اكبر دولة ديمقراطية وذلك لان نظامها الديمقراطي بداءت ملامحه بالظهور قبل استقلال الدولة في اب **1947**م اذ ظهرت المجالس المحلية التي انتخبت من قبل الشعب وتم اقرار دستور جديد بدلا عن قانون حكومة الهند في العام **1935**م وبداءت ملامح مرحلة جديدة ظهر فيها حزب المؤتمر الوطني الهندي ، بقيادة (جواهر لال نهرو) الذي وضع الاسس الثابتة للتجربة الديمقراطية ، وبذلك اصبحت الهند تعد واحدة من اكبر الدول الديمقراطية في العالم النامي [1]».

وبالنسبة للمشكلات السياسية والتوترات العرقية، الطائفية، الحركات الانفصالية، نجد أن الهند تتسم بنسبة كبيرة من التعددية اللغوية والدينية العرقية ولاشك إن لهذه المشكلات تأثيرات سلبية على الاقتصاد والاستقرار السياسي في الهند وبالنسبة للبيئة الإقليمية فنجد أن دور الهند في التوازن يتجسد من خلال موقعها الجيواستراتيجي الذي حتم على حدوث خلافات مع جارتيها القريبتين الصين وباكستان ، فقد دخلت الهند ثلاثة حروب ضد باكستان (**1947–1965–1971**) وضد الصين **1962**م وكان لذلك تأثيره السلبي في تخصيص نسبة الموارد المتاحة لعملية التنمية ومثل الإطار الإقليمي عائقاً أمام عملية التنمية الاقتصادية في الهند نتيجة تحويل قدر من الموارد الاقتصادية اللازمة لعملية التنمية للمجهود العسكري لمواجهة التوترات الموجودة في المنطقة وفي الوقت نفسه أدركت القيادة الهندية علاقاتها الدولية بمهارة وذكاء وتوجيهها لخدمة عملية التنمية الاقتصادية إذ استغلت معطيات البيئة الدولية لخدمة عملية التنمية مثل دورها في حركة عدم الانحياز وحرصها على الظهور

بالأنموذج الديمقراطي أمام الرأي العام العالمي ومكنها ذلك من الحصول على مساعدات اقتصادية وعسكرية[2]».

لعبت الهند دورا قياديا في العالم الثالث خلال الحرب الباردة وتسعى اليوم الى لعب دورا قياديا في النظام الدولي قيد التشكيل ، من خلال وزنها الاقتصادي والسياسي والعسكري المتعاظم بشكل سريع منذ نهاية الحرب الباردة والتي ترى بانها تؤهلها لتصبح دولة عالمية كبرى وهي طموحات قديمة بالنسبة للهنود . اذ ظلت الكفة العسكرية والسياسية في جنوب اسيا على مدى الخمسين عاماً المنصرمة راجحة بشكل واضح لصالح الهند ، كما ان الدوافع الاقتصادية الكامنة وراء تحرير الاقتصاد في الهند تفرض تعزيز الاواصر مع الاقتصاد العالمي وتحقيق تكامل اكبر بين الاسواق من خلال التبادل الحر [3]» .

ولم يكن للهند أن تصعد لتصبح قوى إقليمية كبيرة وفاعلة ومرشحة لأن تكون إحدى القوى العظمى في العالم لو لم يكن اقتصادها قويا وفي طريقه لأن يكون أقوى خلال المستقبل المنظور ، والاقتصاد الهندي هو بالفعل كذلك، فترتيبه ضمن أكبر اقتصاديات العالم من حيث حجم الناتج المحلي الإجمالي الخامس بعد الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والصين واليابان، ومن حيث معدل النمو السنوي يحتل المركز الثاني بعد الصين [4]» انظمت الهند الى اكثر المنظمات الدولية حركية وتأثير ، فهي عضو في الامم المتحدة وقدمت الهند مايقارب (55.000) من افراد قوتها العسكرية وافراد الشرطة للعمل في (35) عملية من عمليات حفظ السلام التابعة للامم المتحدة عبر اربع قارات فضلا عن عضويتها في اكثر من منظمة اقليمية في اسيا منها منظمة (سارك) [5]».

ومن كل ماسبق تعد الهند قوة إقليمية رئيسة تمتلك العديد من المقومات التي تؤهلها لتأدية دور إقليمي رئيس وفاعل في آسيا عموماً وفي إقليم جنوب آسيا وآسيا–الباسفيك لاسيما و أن مقومات القوة التي تتمتع بها الهند تعد مقومات شاملة واستراتيجية لها أبعاد مختلفة وتشمل البعد أو الجانب السياسي والعسكري والاقتصادي والاجتماعي وفي إطار الجانب السياسي فإن الهند قوة ذات نظام ديمقراطي، علماني وعلى الصعيد العسكري فهي دولة ذات قدرات عسكرية تقليدية أولاً ونووية ثانياً تتسم بالتطور والتقدم وعلى الصعيد الاقتصادي تتميز بأنها دولة تمتلك العديد من مقومات القدرة الاقتصادية فضلاً عن الصعيد الاجتماعي إذ أن الهند دولة تتميز بالتعدد العرقي والديني واللغوي وعلى الرغم من ذلك التعدد إلا أنها

نجحت في بناء دولة ديمقراطية ذات فعل سياسي خارجي تتوخى أن يكون مؤثراً لرفد طموحاتها في تحقيق الهيمنة والتفوق في الإقليم وخارجه لتحقيق المكانة الإستراتيجية في القرن الحادي والعشرين.

د- جمهورية الصين الشعبية **People's Republic of China** : تقع جمهورية الصين الشعبية في الجزء الشمالي من نصف الكرة الشرقي من قارة آسيا وتطل على الساحل الغربي للمحيط الهادي ، طول الصين (5500) كم من الشمال الى الجنوب وعرضها حوالي (5200) كم من الغرب الى الشرق [1]، تبلغ مساحة الصين (9.596.960) مليون كم 2 [2]، (لاتتضمن تايوان وهونغ كونغ وماكاو) ، اي (1/15) من مساحة العالم وهي بذلك تأتي في المركز الثالث بعد روسيا وكندا ، (20%) من مساحة اسيا ، منها (9.326.401) كم 2 يابسة و(270550) كم 2 مياه [3].

تمتد حدود الصين البرية لنحو(22.800) كم مع حدود 14 دولة مختلفة (وهو رقم قياسي بكل تاكيد) لتكون بذلك أول دولة في العالم من حيث عدد الدول المحاذية لها، اذ تحدها شمالاً منغوليا، روسيا وكوريا الشمالية من الشمال الشرقي، البحر الأصفر و بحر الصين الشرقي من الشرق ، بحر الصين الجنوبي من الجنوب الشرقي أما فيتنام ولاوس، وبورما، والهند وبوتان، ونيبال فتحدها من الجنوب وباكستان من الجنوب الغربي، في حين تحدها أفغانستان، طاجاكستان، كيرغستان وكازاخستان من الغرب، مما يمثل عبئا أمنيا، ويكسبها في الوقت نفسه موقعاً اقتصادياً واستراتيجياً مهما بين تلك الدول وباقي دول العالم [4].

تقسم الصين الى منطقتين متمايزتين يفصل بينهما خط طول (100) درجة شرقا، الصين الشرقية ذات الطابع السهلي ، والصين الغربية التي تتميز بالهضاب والسلاسل الجبلية المرتفعة ، والتي تنبع منها اغلب انهار الصين ، ان تشكل تضاريس الصين يتركز حول هضبة تشينغهاي " التبت" وهي اكبر ظاهرة جيولوجية في تاريخ الكرة الارضية الممتد ملايين السنين ، ويطلق عليها "سقف العالم" [5] .

وسمحت هذه الخصائص الجغرافية للصين بالتميز بعمق استراتيجي كبير ، وتعدد الاقاليم المناخية والنباتية ، والاشراف على طرق مهمة للمواصلات والتجارة مع العالم سواء البرية منها باشرافها على " طريق الحرير " الذي لعب دورا كبيرا في تنشيط التجارة عبر محور

الشرق الاقصى والشرق الاوسط واوربا مرورا باسيا الوسطى وجنوب اسيا . او طرق المواصلات البحرية باطلالها على المحيط الهادي وبحر الصين الجنوبي وبحر الصين الشرقي والبحر الاصفر ومضيق فرموزا الذي يفصل الصين عن تايوان . وعملت الصين على استغلال هذه الخصائص الطبيعية ، لتحقيق تنمية اقتصادية تمكنها من تحسين مستوى معيشة اكثر من مليار ساكن وتتبوؤ مكانة تليق بحضارتها العريقة [6]».

ويبلغ عدد سكان الصين (1,371,220.000) مليار نسمة حسب بيانات الامم المتحدة لعام 2016 اي حوالي (20%) من سكان العالم [7]»، الصين هي البلد الاكثر سكانا في العالم ، ولكن كثافته السكانية ليست عالية جدا وتبلغ (137) نسمة لكل كم 2 وهناك بضعة ملايين من السكان تسكن الجزء الغربي والشمالي في حين عدد سكان الجزء الشرقي يبلغ نحو (1.3) مليار نسمة ، وبهذا فان الغالبية من سكان الصين يعيشون في السهول الخصبة في الشرق وتبلغ الكثافة السكانية هناك (320.6) نسمة لكل كم [8]2).

اما بالنسبة للتقسيمات العرقية للسكان فان الصينيون الهان يمثلون نحو(91.5%) من إجمالي عدد السكان والتشوانج ، والمانتشو ، والهوي ، والماو ، واليغور ، والتوجيا ، واليي ، والمُنغوليّون ، والتِّبت والبويي والدونج وياو ، والكوريّون ، وجنسيّات أُخرى مثل الروس والتتار وغيرهم، وتبلغ نسبتهم نحو (8.5%) من إجمالي عدد السكّان. في الصين أديان متعدِّدة ؛ غير أن الديانة الرئيسية في البلاد هي الكنفوشيّة. ويُقدر أتباع الطاويّة والبوذيّة والمسيح بين (3% – 4%) ، والإسلام بنحو(1% – 2%) [1]» ، في الصين لغات عديدة، أهمها: اللغة (ماندرين) الصينية الفصحى و(بوتونغوا) أي اللغة العامية، إضافة إلى لُغات الأقلِّيّات، مثل الكورية، والمنغولية، واليوغورية وتستَخدم كل أقلية لغتها الخاصة، في مدارسها ومطبوعاتها. وتتعلَّم بعض الأقليات، اللغة الصينية، كلغة ثانية ويتحدَّث أكثر من ثلثي السكان، اللغة الصينية الشمالية، التي تُدرس في المدارس الصينية كما وأن الصينيين يكتبون اللغة، بطريقة واحدة، على الرغم من اختلاف النطق في اللهجات [2]».

هـ– جمهورية جنوب أفريقيا : **The Republic of South Africa** تقع جمهورية جنوب أفريقيا في أقصى الطرف الجنوبي لقارة أفريقيا وتحتل المركز الخامس والعشرون من حيث المساحة في العالم ، ويلاصق ساحلها الغربي المحيط الأطلنطي الجنوبي، في حين يمتد الساحل الشرقي بمحاذاة المحيط الهندي ويحدها كل

من ناميبيا، بوتسوانا، زمبابوي، موزمبيق وسوازيلند (انظر الخريطة رقم 1) ، وتبلغ مساحتها الكلية (1.219.090) كم ^{2} وهذا الموقع الاستراتيجي المهم جعل جنوب أفريقيا تشرف على الخطوط البحرية التي تؤدي إلى المحيطين الأطلسي والهندي، كما شكل دافعًا لاستيطان الأوروبيين واستعمارهم للمنطقة[3]» .

نالت هذه الدولة استقلالها في 31/ايار/1910 (تشكل اتحاد جنوب افريقيا من اربع مقاطعات بريطانية هي: مقاطعة كيب، ناتل، ترانسفال ، الدولة الحرة البرتقالية) واعلنت في 31/ايار/1961 الجمهورية و 27/نيسان/1994 حكم الاغلبية من السكان الاصليين [4]» . ومن اهم مدنها : مدينة بريتوريا – العاصمة ومدينة جوهانسبيرج التي تعد المركز التجاري الأول في الدولة تليها مدينة كيب تاون التي تعد من أهم الواجهات السياحية في الدولة كما يتواجد بها مقر البرلمان.

يتكون شعب جنوب أفريقيا من مجموعات عرقية مختلفة ، وتنحدر أصولهم إلى الأفريقية والأوروبية والهندية، وقد أدت الظروف التاريخية والجغرافية إلى ظهور تلك المجموعات في جنوب أفريقيا تشكل العناصر المحلية النسبة الاكبر من سكانها والبالغ تعدادهم ((54,956.92 مليون نسمة [5]». وتتمثل العناصر المحلية في المجموعات الأفريقية بمختلف قبائلها وأولهم البوشمن والهوتنتوت والأورانج الحرة والترانسكي ، وقبائل البانتو وهم مجموعات من الشعوب الزنجية التي جاءت من اواسط افريقيا الاستوائية وقدمت الى جنوب افريقيا في شكل مجموعات مختلفة وفي ازمنة مختلفة[6]»،وتتوزع التركيبة السكانية في جمهورية جنوب أفريقيا من الناحية العرقية حسب النسب التالية: (79%) من السود ،(9.6%) من البيض، (8.9%) من الملونين (2.5%) من الهنود والاسيويين [7]».

يتحدث مواطني جمهورية جنوب أفريقيا عدد من اللغات المحلية تصل إلى(11) لغة رسمية معترف بها ويقرها دستور البلاد وتعد لغة (إسيزولو) هي اللغة الأم حيث يتحدث بها حوالي(23.8%) من السكان واللغة الإنجليزية تأتي في المرتبة الثانية من حيث الشيوع يتحدث بها حوالي (8.2%) من السكان يعتنق حوالي (76%) من مواطني جنوب أفريقيا الديانة المسيحية أما ديانات الأقلية الأخرى فهي الهندوسية الإسلام ، واليهودية، كما يتبع بعض السكان ديانات أفريقية محلية ويكفل دستور البلاد حرية الاعتقاد لكافة المواطنين وتعتمد السياسة الرسمية في هذا الخصوص على عدم التدخل في معتقدات الآخرين[1]».

ظلت جمهورية جنوب أفريقيا تعاني لعقود من الزمان من سياسة الفصل العنصري (الأبارتايد*) التي اعتمدت على الفصل والتمييز بين مواطني البلاد على أساس عنصري عرقي والعمل على ضمان سيطرة الأقلية البيضاء على مقاليد الحكم، وقد ظلت تلك السياسة تحكم البلاد بصورة رسمية منذ عام 1948م وحتى عام 1994م عقب التحول الديمقراطي الذي أسفر عن فوز حزب المؤتمر الوطني الأفريقي وحلفائه من اتحاد نقابات العمال والحزب الشيوعي الأفريقي بأول انتخابات عامة أجريت في 1994م وتعيين الرئيس الأسبق (نيلسون روليهلاهلا مانديلا **Nelson Rolihlahla Mandela****) كأول رئيس ديمقراطي يحكم البلاد[2]».

في 14 /حزيران/1999م تولي رئاسة البلاد الرئيس السابق (ثابو مبيكي **Thabo Mbeki** ***) كثاني رئيس منتخب في جمهورية جنوب أفريقيا واستمر في منصبه حتى تاريخ تقديم استقالته في 24 / ايلول/ 2008م استجابة لقرار حزب المؤتمر الوطني الأفريقي الحاكم [3]» ، في 25 /ايلول/ 2008م تم تعيين الرئيس (خاليما موتلانثي * **Ghalema Motlanthe**) في منصب رئيس الجمهورية بدلاً عن الرئيس (ثابو مبيكي) ، في 9 /ايار/ 2009م تم تنصيب الرئيس الحالي (جاكوب زوما ** **Jacob Zuma**) رئيساً للبلاد عقب فوز حزب المؤتمر الوطني الأفريقي في الانتخابات العامة التي أجريت في 22 /نيسان/ 2009م [4]» .

ُ تحكم جنوب أفريقيا من لدن تحالف ثلاثي مؤلف من حزب المؤتمر الوطني الأفريقي (الحزب الحاكم) واتحاد نقابات عمال جنوب أفريقيا (كوساتو) والحزب الشيوعي الجنوب أفريقي وقد تمكن هذا التحالف من تحقيق نسبة بلغت (65.9%) في انتخابات عام 2009م، بينما يمثل حزب التحالف الديمقراطي المعارضة الرئيسية في البرلمان وذلك وفقاً لنتائج الانتخابات العامة الأخيرة اذ جاء ترتيبه في المرتبة الثانية بنسبة(16.66%) [5]».

تعد جنوب أفريقيا الدولة الأضعف داخل حلقة البريكس، ولا يمكن اعتبارها قوة عالمية من الصف الثاني مقارنة بشركائها داخل المجموعة، غير أن حيازتها لأكبر اقتصاد في القارة الإفريقية، وموقعها الجغرافي المتميز على الخطوط البحرية العالمية التي تربط المحيطين الهندي والأطلسي، جعل منها قاعدة اقتصادية هامة ومنفذاً رئيسيا للقارة الافريقية [6]» .

أصبحت جنوب أفريقيا منذ عام 2011 م عضواً جديداًاً في مجموعة البريكس بناءاً على دعوة للانضمام تلقتها من الصين عام 2010 م ، وفي خطوة اعتبرها كثير من المحللين مفاجئة وغير مناسبة استنادا إلى وضع جنوب أفريقيا الذي يبقى بعيدا عن وضع القوى الاقتصادية الناشئة المشكلة للتكتل، وعلق جيم أونيل على ذلك بالقول انه : "إذا كان هذا يمثل خبراً ساراً بالنسبة إلى جنوب أفريقيا ، فإنني أجد صعوبة في تفسير الأسباب التي تقف وراء قبول دول البريك لهذا الأمر" وأضاف أونيل "إن اقتصاد جنوب أفريقيا ليس بقريب حتى من أن يؤهله ليكون عضوا في بريك، وبدون تحسين الإنتاجية ونمو في معدلات المواليد، فإنه لن يكون يوما شبها لتلك الدول"، فعند اخذ الجانب الاقتصادي بعين الاعتبار، يظهر جليا عمق الفجوة التي تفصل جنوب أفريقيا عن باقي دول المجموعة، فالاقتصاد الروسي مثلا –رغم انه ثاني اضعف اقتصاد بين دول البريك– يماثل أربعة أضعاف حجم اقتصاد جنوب أفريقيا ، وعلى هذا الأساس تعد جنوب أفريقيا دولة صغيرة نسبيا بالمعيارين الاقتصادي والبشري أي أن هناك عدد من الاقتصاديات الناشئة يمكن أن توفر فضاء انسب لتوسيع مجموعة البريك وتشمل هذه القائمة حسب ما كتب أونيل كـ (كوريا الجنوبية، تركيا، المكسيك واندونيسيا) ، وجميع هذه الدول لها ناتج داخلي إجمالي اكبر بمرتين أو ثلاث مرات من اقتصاد جنوب إفريقيا وبرصيد بشري اكبر [1]» .

وقد تم تفسير دعوة الصين لجنوب أفريقيا للانضمام إلى مجموعة البريك في سياق رغبة بكين القوية في صياغة روابط سياسية قوية مع القارة الافريقية، لاسيما وان جنوب أفريقيا هي الشريك التجاري الأكبر وحليف سياسي ذو أهمية متنامية، خصوصا مع استحضار الحقيقة التي مفادها أن حجم التجارة بين الصين والقارة الافريقية قد تخطى حاجز(110) مليار دولار عام 2011 ، مع أن الصين ليست الدولة الوحيدة ضمن مجموعة البريك التي تولي اهتماما واسعا بالقارة، فهناك الهند أيضا والبرازيل ، فبالنسبة للهند هناك روابط تجارية واستثمارية قوية مع دول شرق أفريقيا، كما تتمتع البرازيل بحضور قوي في أنجولا ومناطق أخرى في افريقيا .

جدول رقم (1)

بيانات ديمغرافية وجغرافية عن دول البريكس

الدولة	العلم الوطني	العملة	السكان مليون نسمة	المساحة الكلية مليون(كم 2)	العاصمة	التقسيم الاداري

البرازيل		الريال البرازيلي	207,847.053	8.511.965	برازيليا	26 ولاية + 1 اقليم فدرالي
روسيا		الروبل الروسي	144.096.081	17,075,200	موسكو	46 مقاطعة ،21 جمهورية اتحادية
الهند		الروبية الهندية	1,311,050,053	3.287.590	نيو دلهي	28 ولاية + 7 اقاليم
الصين		اليوان	1,371,220.000	9.596.960)	بكيـن	23 مقاطعة و 5 مناطق مستقلة
جنوب افريقيا		الراند	54,956.092	1.219.090	بريتوريا	9 مقاطعات

Source: Gauteng Provincial Treasury Vacancies , Republic Of South Africa " South Africa Position .in BRICS ", Quarterly Bulletin , January to March 2013,P11

المطلب الثالث: قراءة في اقتصادات دول تكتل البريكس : مايميز دول مجموعة البريكس انها غنية بالعديد من الموارد والثروات الطبيعية ، فهي تحتل الصدارة العالمية من حيث احتياطات الكثير من الموارد وأنتاجها. كما وتعد اقتصادات الدول الخمسة الاعضاء في تكتل البريكس من اقوى الاقتصادات من حيث المؤشرات الاقتصادية ونواتجها الاجمالية وسيتم في هذا المطلب استعراض اهم مؤشراتها وكالاتي :

1- البرازيل : حققت البرازيل قفزة اقتصادية كبيرة جعلت منه واحدا من أهم البلدان الصناعية الجديدة وذلك بفضل توظيفها الجيد لامكانياتها الطبيعية والبشرية والتنظيمية على الرغم من ان البلاد تعاني مشكلة التفاوت في مجال التنمية البشرية [1]) .

تعد البرازيل منذ 2011 سادس اكبر قوة اقتصادية في العالم خلف المانيا وفرنسا وقبل بريطانيا وبلغ حينها حجم الناتج المحلي الاجمالي البرازيلي (2.474.64) مليون دولار ، اقتصاد حر ويعد اكبر اقتصاد في بلدان امريكا اللاتينية وهو احد اكبر الاقتصاديات سريعة النمو في العالم بمتوسط معدل نمو اكثرمن (5%) سنويا ومن ابرز المكونات الاقتصادية للبرازيل هو قطاع الخدمات ، اكبرقطاع مكون للناتج المحلي الاجمالي بنسبة (67%) يليه قطاع الصناعة بنسبة (27.5%) وتمثل الزراعة (5.5%) وتقدر القوة العاملة في البرازيل ب (100.77) مليون منهم (10%) يعملون في الزراعة و(19%) يعملون في قطاع الصناعة و(71%) في قطاع الخدمات [2]) ومن معطيات الجدول رقم(2) نستنتج بان معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي البرازيلي متفاوتة بدءا بنسبة العام 2010م

والتي كانت (7.54%) لتحقق معدل نمو يقترب من (2.7%) في العام 2011 م وصولا الى معدل نمو بلغ (0.7–) في العام 2015م .

جدول رقم (2)

نمو الناتج المحلي الاجمالي البرازيلي (2010–2015) مليون دولار

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
GDP مليون دولار	2.142.91	2.474.64	2.247.75	2.246.04	2.244.13	1.774.72
معدل النمو السنوي %	7.54	2.733	1.032	2.492	0.302	–0.7

المصدر :شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) وعلى الرابط:

http://ar.tradingeconomics.com/brazil/gdp

فضلا عن أهمية الموقع وعظم المساحة وضخامة الحجم السكاني، تتمتع البرازيل بموارد وإمكانات عالية ، في مقدمتها المواد الخام الزراعية والرعوية والمعدنية فضلاً عن الاستفادة من تنوعها البيئي في تطوير أنواع بديلة من الوقود الحيوي القائم على تحويل بعض المحاصيل الزراعية إلى غاز الإيثانول[3]» ، اذ تتقدم البرازيل دول العالم في إنتاج الوقود الحيوي؛ ويعد إنتاج (الإيثانول) من قصب السكر أحد المشروعات الحكومية الناجحة الأخرى في البرازيل، وهو ما يجعل من هذه الدولة إحدى أكبر دول العالم إنتاجا لغاز (الإيثانول)، وأكبر مصدر لهذا النوع من الوقود عالميا. ومما يبشر بمستقبل ناجح لقطاع الطاقة القائمة على (الإيثانول) أن قصب السكر المزروع لهذا الغرض لا يشغل من الأراضي الزراعية في البرازيل سوى (1 ٪) ، كما أن نحو ثلثي التوسع في زراعة قصب السكر لإنتاج الإيثانول تم على حساب أراضي مستصلحة حديثا وليس على حساب أراض زراعية أساسية[4].

البرازيل دولة غنية بالعديد من الانواع المختلفة من الموارد المعدنية ، ففي عام 2010 وصلت البرازيل لتكون من بين المنتجين الرئيسيين للمعادن في العالم وتسويقها نحو (80) منتج من السلع المعدنية ، فهي تمتلك احتياطي هائل من الحديد والمنغنيز والمعادن الصناعية الاخرى ، كما تمتلك كميات كبيرة من البوكسيت ، والنحاس ، الرصاص ، الزنك ، القصدير ، اليورانيوم ، الكورتز ، والاحجار الكريمة [5]».

هذه الموارد الطبيعية ساهمت كثيرا في دفع عجلة التنمية الاقتصادية للبرازيل ، كما ساعدتها على ان تكون لها حصة كبيرة من الناتج المحلي الاجمالي على المستوى العالمي[1]. اما الثروة الزراعية للبرازيل فهي تتسم بالتنوع ، اذ تعد احد البلدان التي اقتربت من تحقيق

الاكتفاء الذاتي في الاغذية ، اذا ساهم قطاع الزراعة في العام 2015 ب (23.8٪) من الناتج المحلي الاجمالي ، فبلغ انتاج الحبوب (فول الصويا، الذرة ، الارز، القمح، القهوة .....) اكثر من (1630) مليون طن في عامي 2011–2012 وهو مايمثل زيادة في الانتاج بنسبة (33٪) مما كان عليه قبل خمس سنوات [2]».

2– جمهورية روسيا الاتحادية : يعد الاقتصاد الروسي سادس اكبر اقتصاد عالمي وهو اقتصاد مختلط اذ تمتلك الدولة القطاعات الاستراتيجية في الاقتصاد تمتلك روسيا موارد طبيعية كثيرة ؛ تشمل النفط ، والغاز الطبيعي والمعادن النفيسة التي تشارك بنسبة كبيرة من الصادرات الروسية .

تُعدّ الصناعات الثقيلة من أكثر القطاعات الصناعية تطورًا في روسيا، اذ تمتلك روسيا صناعة سلاح ضخمة ومتطورة ومن اهم الصادرات العسكرية الروسية : الطائرات المقاتلة ، نظام الدفاع الجوي ، السفن والغواصات وتتركز مصانع المعدات الثقيلة في موسكو وسانت بطرسبرج وعلى طول نهر الفولجا وفي جبال الأورال، وتقوم بإنتاج الآلات الثقيلة والمعدات الكهربائية. ومن أهم منتجات الصناعة الكيميائية الألياف الكيميائية والأسمدة المعدنية ومنتجات البتروكيميائيات والراتينج الصناعي، كما تحظى صناعة مواد البناء باهتمام الدولة ، وتُعدّ منطقة موسكو من أهم مراكز الدولة الصناعية وتشمل منتجاتها أنواعًا مثل: الكيميائيات والمعدات الكهربائية والإلكترونيات والسيارات والمواد الغذائية والصلب والمنسوجات.

أما مصانع سانت بطرسبرج فتتركز فيها صناعة السفن والمعدات الصناعية، بينما تُنتج في جبال الأورال الصناعات المعدنية والآلات ، وهناك صناعات جديدة تقام في سيبريا لاستغلال إمكانات الإقليم الهائلة من الطاقة الكهرومائية. أما صناعة الورق فتوجد على طول نهر الفولجا، بينما تتركز الصناعات الخفيفة، مثل المنسوجات، حول موسكو [3]».

جدول رقم (3)

نمو الناتج المحلي الاجمالي الروسي (2010–2015) مليون دولار

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
GDP مليون دولار	1.524.92	1.904.79	2.017.47	2.096.77	2.057.30	2.030.97
معدل النمو السنوي %	4.5	4.3	3.4	1.3	0.24	– 4.5

المصدر : شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) وعلى الرابط http://ar.tradingeconomics.com/ russia/gdp

تحتل روسيا المركز الثاني في إنتاج النفط (800) مليون برميل سنوياً ويستثمر استثماراً أساسياً في الحوض السيبيري الغربي (1.6 مليون كم 2) ويبلغ إنتاجه ثلاثة أرباع إنتاج البلاد، كما أنه يستثمر من حوض تيماتو . بيجورسكي (350ألف كم 2) ، كما يستخرج كذلك ومنذ القديم من منطقة شرق بحر الخزر وبمقدار خمس إنتاج البلاد،أما الغاز فيرافق البترول موقعاً إضافة إلى مكامن غازية ضخمة جعلت من روسيا البلد الأول في إنتاجه (850 مليار م 3 سنوياً)، وتكفي الإشارة إلى أن أطوال أنابيب الغاز والبترول لا تقل عن (200) ألف كم وتعتمد روسيا بشكل كبير على صادرات الطاقة في نموها الاقتصادي ، اذ تمثل ايرادات النفط والغاز (52٪) من ايرادات الموازنة العامة للاتحادية واكثر (70٪) من اجمالي الصادرات في عام 2012[4].

تعد روسيا البلد الثاني بعد الولايات المتحدة الأمريكية في إنتاج الطاقة، وقد شكل النفط والفحم (68٪) من الطاقة المنتجة في العام 2013 ، بينما حصة المحطات الكهرومائية تبلغ (12 ٪) ، وتنتج المحطات والمفاعلات النووية (13٪) من الطاقة وتكاد تتمركز في روسيا الأوربية بكاملها [5]. يقدر إنتاج الطاقة الكهربائية السنوية بنحو (1600) مليار كيلو واط ، ونصيب الفرد(5.7) ألف كيلو واط [6]. كما أن روسيا تحتل المركز الخامس عالمياً في إنتاج الذهب والفضة والألماس، وأغلبها يستخرج من مناطق الأورال وسيبيريا الشرقية والغربية، وتتزخر روسيا بكميات هائلة من المعادن التي تستخدم في الإنتاج الصناعي مثل: الفحم الحجري والنفط والغاز الطبيعي، وفوسفات الجير والمعادن المماثلة التي تستخدم في إنتاج الأسمدة والماس. كما أن روسيا تُعدّ من أهم الدول المنتجة لخام الحديد والمنغنيز والنيكل، ومجموعة معدن البلاتين، والراديوم والذهب والرصاص والقصدير والزنك والنحاس والفضة والبوكسيت وغيرها [1].

اما الثروات النباتية التي تنتجها روسيا ، فهي تلعب دوراً صغيراً نسبياً في الاقتصاد الكلي عند مقارنتها بالقيمة المضافة وحصيلة اجمالي صادرات قطاعات اخرى ، لاسيما النفط والتعدين ، وعلى الرغم من هذا فأن القطاع الزراعي مازال له اهمية كبيرة في روسيا ، اذ يوفر حوالي (9.7٪) من مناصب التشغيل ، كما يساهم ب (4٪) الناتج المحلي الاجمالي [2]» ، في العام 2012 حقق الانتاج الروسي لبعض الموارد الزراعية نسب متفاوته مقارنة بالانتاج العالمي ، اذ انتج (11.2٪) من الشعير من اجمالي الانتاج العالمي، (5.9٪) من القمح ، و(4٪) من الحليب ومنتجات الالبان (3٪) من السكر والدواجن ، والمنتجات الزيتية (2٪) بما فيها زيت عباد الشمس الذي انتجت منه (20٪) مقارنة بالانتاج العالمي سنة 2010 ، اما انتاج فول الصويا لايزال منخفض مقارنة مع الدول الاخرى على الرغم من انه تضاعف من (342) طن في العام 2000 الى ان وصل انتاجه في العام 2010 الى (1220) طن [3]» .

وعلى الرغم من هذه النتائج التي حققها القطاع الزراعي الا انها لم تتوصل بعد الى التقليل من الواردات في هذه القطاع ويعود ذلك الى عدم قدرتها على تغطية منتجاتها الزراعية لحاجات السوق المحلية فمن عام 2000 الى العام 2008 زادت الواردات الزراعية من (7) مليار الى (33) مليار دولار[4]» ، مما جعلها تحتل المرتبة الثانية بين الدول الناشئة المستوردة للمنتجات الزراعية بعد الصين . اما صادراتها في نفس القطاع قدرت في العام 2009 ب (10) مليار دولار[5]» .

3– جمهورية الهند : يعد الاقتصاد الهندي رابع اقتصاد في العالم بمقياس تعادل القوة الشرائية ويحتل المرتبة العاشرة فيما يتعلق بسعر صرف الدولار الامريكي مع ناتج محلي يتجاوز (تريليون دولار) والهند من اسرع الاقتصادات نموا في العالم وهو في المرتبة (12) من حيث معدل الصرف في السوق بلغ (1.430) مليار دولار في العام 2010م ، ان الاقتصاد الهندي اقتصاد متنوع بقدر ماهو كبير بما في ذلك الصناعات التحويلية والزراعة والمنسوجات والحرف اليدوية والخدمات وتعد الزراعة عنصراً رئيساً في الاقتصاد الهندي واكثر من (66%) من السكان يكسب رزقه منها وتشكل الزراعة والقطاعات المرتبطة بها مثل الغابات والاخشاب (18.6%) من اجمالي الناتج المحلي وتوظف (60%) من اجمالي القوى العاملة ، والقطاع الصناعي يشكل (27.6%) من اجمالي الناتج المحلي

ويوظف (17%) من اجمالي القوى العاملة ، اما قطاع الخدمات فيوظف (23%) من القوى العاملة [6]».

اما من حيث معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي وقطاعات الاقتصاد الرئيسية: كانت الهند مشهورة بما يطلق عليه معدل النمو الهندوسي وهو(3%) ، إلا أنها تجاوزت هذا المعدل المتدني منذ أوائل الثمانينيات، أن هذه الزيادة في معدلات النمو خلال الثمانينيات لم تتحقق بفضل كفاءة أكبر من قبل القطاعات الرئيسية للاقتصاد في توليد الموارد، بقدر ما كانت نتاجا للإنفاق الحكومي والقروض الخارجية في صورة مدخلات واستثمارات في هذه القطاعات. وعلى النقيض من ذلك شهدت التسعينيات زيادة ملحوظة في معدلات النمو كانت بفضل النتائج الإيجابية للإصلاح الاقتصادي على الهياكل الإنتاجية لقطاعات الزراعة والصناعة والخدمات.واستمرت هذه الزيادات طوال الاعوام الممتدة من 200–2010 م ، شهدت الهند بعدها انخفاض في معدلات النمو مقارنة بما كانت عليه في العام 2010 .

جدول رقم (4)

نمو الناتج المحلي الاجمالي الهندي (2010–2015) مليون دولار

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
GDP مليون دولار	1.708.54	1.880.10	1.858.75	1.876.81	2.048.52	2.073.54
معدل النمو السنوي%	10.26	6.638	7.0	7.5	8.4	7.1

المصدر : شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) وعلى الرابط http://ar.tradingeconomics.com/ india /gdp

الهند تحتوي على ثروت معدنية ضخمة ومتنوعة ، تتمثل في الفحم والفحم البني، خام الحديد ، الكروميت والمنغنيز، البوكسيت ، النحاس، الذهب، والثروات غير المعدنية كالحجر الجيري والفوسفوريت والدولوميت والكاولين ،كاربونات المغنيزيوم ، البايرات وغيره من المعادن [2]» . اما الصناعات الاستخراجية للمعادن لها دور مهم في الاقتصاد الهندي ، اذ يشكل التعدين واستغلال المحاجر نسبة (2.26٪) من الناتج المحلي الاجمالي الى ان تضاعفت نسبة انتاج هذه المعادن ب (7.4٪) عام 2010 لتصبح القيمة الاجمالية لانتاج المعادن (11.8٪) ، وشكل الوقود المعدني (67.4٪) من اجمالي قيمة الانتاج المعدني والمعادن بنسبة (20.9٪) المعادن الصناعية (11.7٪) وبهذا تصل قيمة الصادرات المعدنية للهند نسبة (17٪) من اجمالي صادرات الهند [3]».

تتمتع معظم الأراضي الهندية بخصوبة تربتها ووفرة مياه الري وبالمناخ الملائم للزراعة، الأمر الذي يجعل كثيرا من مواطني الهند قادرين على توفير المتطلبات الأساسية

للحياة بفضل الزراعة ، ويسهم القطاع بنحو (17٪) من الناتج المحلي الاجمالي ، ويوفر فرص عمل لاكثر من (60٪) من السكان ، وقد سجلت الزراعة الهندية نموا لافتا في العقود القليلة الماضية ، اذ زاد انتاج الحبوب الغذائية من (15) مليون طن في 1950–1951 الى (250) مليون طن خلال 2011–2012 ، كما زاد انتاج البذور الزيتية من (5) الى (28) طن في نفس الفترة [4]». ففي الموسم الزراعي 2011/2012 بلغ انتاج الحبوب الغذائية (259.32) مليون طن ، وكان انتاج البقول (17.58) مليون طن والارز (101.5) مليون طن ، البذور الزيتية (29.49) مليون طن ، قصب السكر (334.54) مليون طن ، القطن (33.8) مليون بالة (170 كلغ لكل بالة) ، اما الحبوب الخشنة انتج منها في العام نفسه (3.95) مليون طن [5]».

ورغم ان الهند قادرة على تلبية معظم احتياجاتها الغذائية من الانتاج المحلي ، الا انها لاتزال بحاجة لاستيراد بعض المواد الغذائية ، فتجارة الهند الزراعية نمت بسرعة خلال العقد الماضي ، اذ بلغ متوسط معدلات النمو السنوي للصادرات والواردات الزراعية بحوالي (15٪) من اجمالي التجارة في البلاد ، وكانت اهم صادراتها الزراعية تتمثل في الارز ، العلف الحيواني والمأكولات البحرية ، في حين الفواكه والخضروات هي اكبر وارداتها الغذائية [6]» .

ومن المتوقع ان تزيد قيمة الانتاج الزراعي للهند الى نحو (163) مليار دولار خلال الاعوام المقبلة[1]». اما بالنسبة للثروة الحيوانية ، تعد الهند من الدول الكبرى المصدرة للحوم، ففي عام 2011م ارتفعت صادرات اللحوم الى مستويات قياسية ، مما جعلها تحتل المرتبة الرابعة في تصدير لحوم الابقار في العالم ، اذ بلغت صادراتها لهذا النوع اكثر من (مليون) طن ، وارتفع الانتاج الى اكثر من (2.15) مليون طن في العام 2015م واجمالي انتاجها لمختلف انواع اللحوم من ماشية وابقار ، الجاموس ، الاغنام ، الخنازير، والدواجن اكثر من (5.5) مليون طن ، كما تعد الهند اكبر مصدر للحوم الخنازير في العالم [2]».

4– جمهورية الصين الشعبية : يعد الاقتصاد الصيني محركاً فاعلاً فحجمه يتخطى (10%) من الاقتصاد العالمي لاسيما عبر انشطته الموجهة نحو التصدير ، وقد نجحت الصين في تحويل الفائض الاقتصادي الى فاعل تنموي من خلال رفع معدل الادخار المحلي (20%) الى (30%) والاستثمار الى (35%) في ظرف زمني قصير .ومما يلاحظ بهذا الشأن

المقاربة الصينية المتمحورة حول تمكين القوة البشرية للمساهمة في الانتاج وذلك بتعزيز المحفزات والتسهيلات الاستثمارية [3]». تشكل الصناعة محرك نمو في الصين فتطورت صناعات جديدة ، كالصناعات الكهربائية والالكترونية في مقدمة النمو وكذلك انتاج الملابس الجاهزة ، والصناعات الكيماوية والبتروكيماوية اهم قطاعات الانتاج ، تضم الصناعة الصينية مايقرب من (220) الف منشأة تعمل اكبر المجمعات الصناعية الصينية في القطاعات الاحتكارية او الشركات شبه الاحتكارية (صنوبيك وسنودك في الصناعة البترولية)، (كليون وهاير في التجهيزات الكهربائية المنزلية)[4]».

تعد الصين من الدول الغنية بالموارد المعدنية ، وهي من اهم الدول المحتكرة لاستخراج المعادن الأرضية النادرة المركزة أساسا في القشرة الأرضية ، ان المعادن الأرضية النادرة هي معادن تتمتع بخصائص كيميائية متقاربة وهي معادن أساسية للتطور التكنولوجي والصناعي ومادة أساسية في الصناعات العالية التقنية [*] [5]» .وبحسب منظمة الماسح الجيولوجي الأميركية (United States Geological Survey's[**]) يتوزّع الإحتياط العالمي لهذه المعادن والبالغ (110 مليون طن) على : الصين (48٪)، دول مجموعة البلدان المستقلة (17٪)[*] ، الولايات المُتحدة الأميركية (12٪)، الهند (3٪) وأستراليا (1٪) ، وقد أصبحت الصين مع سياستها المُعتمدة على الأسعار المنخفضة الدولة الأولى في العالم مع (97%) من الإنتاج العالمي أي ما يُوازي (130) ألف طن في العام 2010 منها(30) ألف طن للتصدير، هذا الإحتكار أدّى إلى إرتفاع أسعارها بنسبٍ هائلة (190٪ لبعض المعادن) [6]».

جدول رقم (5)

نمو الناتج المحلي الاجمالي الصيني (2010–2015) مليون دولار

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
GDP مليون دولار	5.949.65	7.314.48	8.386.68	9.469.12	9.490.6	10.351.11
معدل النمو السنوي%	10.41	9.3	7.652	7.9	7.1	7.0

المصدر : شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) وعلى الرابط http://ar.tradingeconomics.com/ china /gdp

وعلى الرغم من وجود مناجم مهمة لهذه المعادن في عدة بلدان متوقفة بسبب المنافسة الصينية ، إلا أن إعادة تشغيل هذه المناجم لن يكون قبل أعوام مما يسمح للصين بالتحكم بالأسعار. وقد دفع النزاع على جزر سينكاكو في العام 2010 بين اليابان والصين، الأخيرة إلى وقف الإمدادات بالمعادن الأرضية النادرة لليابان أول مستورد من الصين.هذا

الحادث ممزوجاً بإرتفاع الأسعار في 2011م دفع العالم إلى بدء البحث عن مخازن في اليابسة وفي البحار (200 شركة و 34 دولة) . وفي تموز 2011م، أعلنت اليابان عن إكتشاف مخزن للمعادن الأرضية النادرة في المياه الدولية في المحيط الهادي على أعماق تتراوح بين 3500 و 6000 متر.الجدير بالذكر أن إستخراج هذه المواد يتطلب تِقنيات عالية مما دفع عددا من البلدان، وعلى رأسها الصين والولايات المتحدة الأميركية، إلى الإتجاه إلى إعادة تدوير المعادن الأرضية النادرة المُستعملة.[1]))

5– جنوب افريقيا : تعد جنوب افريقيا من الدول المتقدمة عالمياً من حيث قوة اقتصادها وهي اكثر دول القارة الافريقية تطوراً، يحتل اقتصاد جنوب أفريقيا المرتبة ال 25 ضمن اكبر اقتصاديات العالم باستخدام مؤشر تماثل القدرة الشرائية)المرتبة 30 قياسا بسعر الصرف مقابل الدولار عام 2011 م) بناتج إجمالي قدر(578.6) مليار دولار عام 2012 م ، وقد كان اقتصاد جنوب أفريقيا يمثل (0.66%) من حجم الاقتصاد العالمي[2]) . وفي المدة مابين عامي 1993 و 2007 نما الناتج الإجمالي الداخلي بمعدل (5.1 %) واستمر في تحقيق نمو ايجابي حتى أثناء الأزمة المالية العالمية 2008 –2009 (3.1 %)، رغم ان الارقام اشارت الى نمو اقتصاد البلد بمعدل سنوي يتراوح مابين (2.7%) و(3.8%) بين عامي 2013–2015 م ومع ذلك تبقى هذه الأرقام بعيدة عن تلك التي تسجلها دول البريكس الأخرى [3]). وتبلغ اسهامات القطاعات الاقتصادية الرئيسة في الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد لدولة جنوب افريقيا كالاتي : (31%) الصناعة ، (3%) الزراعة ، (66%) الخدمات [4]).

ورغم أن جنوب أفريقيا غالبا ما ينظر إليها كنموذج اقتصادي في القارة قياسا بقوتها الاقتصادية مقارنة بدول أخرى أكثر غنى من الناحيتين الطبيعية والبشرية كنيجيريا ومصر، إلا أن هناك العديد من المؤشرات التي تكشف حدود هذا النجاح، فعلى سبيل المثال تسجل جنوب أفريقيا مستوى عال من البطالة بلغ (26.7 %) عام 2016 ، وتخطت نسبة الذين يعيشون تحت خط الفقر حاجز(31,3 %) من سكان البلد عام 2009 ، فضلا عن تلك الفروقات الواسعة في مستويات الدخل أو المعيشة بين السكان وبين الأقاليم المختلفة [5]).

جدول رقم (6)

نمو الناتج المحلي الاجمالي لجنوب افريقيا (2010–2015) مليون دولار

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015

GDP مليون دولار	375.35	416.6	397.39	366.06	349.9	312.8
معدل النمو السنوي%	3.14	3.60	2.45	1.90	1.60	1.40

المصدر : شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) وعلى الرابط **http://ar.tradingeconomics.com/south-africa/indicators**

من معطيات الجدول رقم (6) اعلاه نستنتج ان الناتج المحلي الاجمالي لجنوب افريقيا شهد ارتفاعاً ملحوظاً من 2010الى 2011م لنلاحظ بعد ذلك تراجعا في معدل النمو من 2012 الى نهاية العام 2015م وصل الى معدل وقدره (1.40%) . تعد جنوب أفريقيا من الدول الرئيسية في التعدين في العالم؛ فهي منتج رئيسي للذهب والفحم الحجري والكروميت والنحاس والماس وخام الحديد والمنغنيز والفوسفات والبلاتين واليورانيوم والفاناديوم. وفي إنتاجها المعدني من الذهب تشغل جمهورية جنوب أفريقيا المركز الأول في الإنتاج العالمي منذ بضع سنين ، وللذهب دوره الهام في اقتصاد البلاد. كما ينتج الاتحاد الماس بكميات كبيرة، ويستخرج اليورانيوم، والفحم.. وتعد جنوب أفريقيا أكبر منتج للذهب والبلاتين في العالم. ويعمل في مناجم الذهب مئات الآلاف من العمال. ويعد منجم الذهب «ويسترن ديب»، في مقاطعة جوتينج، أعمق منجم في العالم، اذ يصل عمقه إلى 3.6 كلم تحت الأرض[6]» . وتمثل هذه المعادن الثمينة جزءاً مهما من صادرات الدولة فضلا عن صادرات القطاع الزراعي :الذرة الشامية ، والسكر والفواكه، والصوف وتشكل الالات ومعدات النقل نصف حجم الواردات اما النصف الاخر منها فتشمل المواد الكيماوية والبضائع المصنعة والنفط [1]».

الخاتمة والاستنتاجات :

بعد مرور نحو نصف قرن من بداية ما سمي "عصر التنمية" وحلول الألفية الثانية، وجد العالم نفسه مستمراً في الانقسام بين مناطق متفاوتة من حيث مستوى التنمية واقع لم يخفه تغيير أدبيات التنمية للمفاهيم والنعوت والتسميات بالانتقال من ثنائية "الدول المتقدمة والدول المتخلفة" إلى ثنائية "دول الشمال ودول الجنوب".

عرف عالم اليوم تحولات وتحديات مهمة جعلته مختلفاً عما كان عليه سابقاً ، وأبرز تلك التحولات والتحديات: صعود قوى من الجنوب، وتغير ديناميكيات السكان، وتزايد الفوارق، واشتداد التغير المناخي وأزمات اقتصادية عالمية ، والتي تعد من بين أهم التغيرات في السياق العالمي التي لا يمكن تجاهلها، لما لها من أثر بالغ في مضمون الأجندة الجديدة وتجسيدها وآليات اعتمادها.على الرغم من الصعوبات الكبرى التي لا تزال تواجهها

دول الجنوب من أجل الخروج من تخلفها وتحقيق تقدم في مختلف أبعاد التنمية، فقد نجحت بعض الدول في بلوغ مستويات عالية وسريعة من النمو الاقتصادي امتدت عقوداً، الأمر الذي جعلها محل اهتمام المؤسسات الدولية والقوى الاقتصادية الغربية القائمة، التي صنفتها تقاريرها ودراساتها الرصدية والاستشرافية ضمن ما أطلق عليه"الاقتصادات/ الأسواق/ الدول الصاعدة". ومن بين قوائم الاقتصادات والدول الصاعدة المتعددة والمختلفة باختلاف المعايير التي وضعت لتحديد الصعود وتعريفه، تميزت بعض الدول بتجاربها التنموية المميزة، وبقواها وقدراتها الكامنة الهائلة، ما جعلها تستحق تسمية "القوى الصاعدة". وأبرز تلك القوى هي تلك التي أطلق عليها"البريكس" اختصاراً، وهي: البرازيل، وروسيا، والهند، والصين، وجنوب أفريقيا. لقد ارتفع مركز هذه القوى في سلم القوى الدولية ، وأصبحت أكثر تأثيراً ونفوذاً، ولاسيما بعد استمرار إنجازاتها التنموية، وترابطها ومأسسة علاقاتها، وإسهامها في الحفاظ على نمو واستقرار الاقتصاد العالمي بعد الأزمات التي تعرض لها .

تعد الدول الخمسة الاعضاء في مجموعة البريكس من اقوى الاقتصادات في اقاليمها وعلى مستوى الاقتصاد العالمي من حيث المؤشرات الاقتصادية ونواتجها الاجمالية ، وتتخطى نسبة مساهمتها في النمو العالمي (50%) ويمثل نموها قوة مهمة في المحافظة على نمو الاقتصاد العالمي، وتلتقي اهدافها ومصالحها مع مصالح واهداف اكثرية بلدان العالم في اقامة نظام دولي جديد بديل عن النظام الدولي القائم على احادية القطب الواحد . فالنظام الدولي الحالي من وجهة نظر دول البريكس هو المسؤول الاول عن افقار البلدان النامية ونهب ثرواتها وهو المسؤول عن تأجيج الصراعات واشعال بؤر التوتر الاقليمية والدولية .

لقد عملت دول البريكس على تنسيق مواقفها العالمية وخاصة إزاء الصراعات ومناطق النفوذ، وهي تقريباً تتكلم بلغة واحدة في المحافل الدولية وإن مواقف الدول المشاركة فيها متطابقة حيال معظم القضايا الدولية التي من أهمها رفض النظام العالمي الحالي ذو القطب الواحد والعمل على الاستعداد لدخول العالم إلى نظام عالمي متعدد الأقطاب.
ومن ابرز المواقف السياسية ذات الموقف الموحد :

1 – اتخذت مجموعة دول البريكس موقفا موحدا ضد السياسات الغربية بشأن إيران وحذرت المجموعة من قيام اسرائيل بعمل عسكري لإنهاء النزاع حول البرنامج النووي

الإيراني، وصرحت المجموعة بأنها تؤيد حق إيران في امتلاك الاستخدامات الآمنة للطاقة النووية بالاتساق مع الالتزامات الدولية ودعم قرارات هذه القضايا المتعلقة عبر الوسائل السياسية والدبلوماسية والحوار بين الأطراف المعنية، بما في ذلك بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإيران ووفق أحكام وقرارات مجلس الأمن [1]».

2- رفضت مجموعة "بريكس" التدخل العسكري الخارجي فى النزاع السوري، واعتبرته غير مقبول، اذ تدعم دول (بريكس) وجهة النظر الروسية. وتوحد موقف دول المجموعة بشأن هذا النزاع وضرورة وقفه عبر الحلول السلمية[2]».

3- أيدت دول «بريكس» أفغانستان كونها بحاجة إلى الوقت ومساعدات التنمية والتعاون والوصول التفضيلي إلى الأسواق العالمية والاستثمار الأجنبي واستراتيجية أهداف واضحة[3]».

4- رفضت (البريكس) العقوبات الغربية المفروضة على روسيا واعتبارها غير شرعية وعدم التعامل معها وتمثل خرقا لميثاق الأمم المتحدة وتعيق تعافي الاقتصاد[4]».. واتفقت دول البريكس أن التحديات التي توجد داخل مناطق دول البريكس يجب أن تعالج في إطار الأمم المتحدة [5]» .

5- تمتلك مجموعة دول البريكس رؤية موحدة حول التعامل مع قضايا الفقر والفساد في بلدان العالم الثالث والنامية.

6- اتخذت دول البريكس موقف المعارضة بشأن بناء المستوطنات ال(إسرائيلية) ووجهت الانتقادات لسياسة (اسرائيل) الاستيطانية، بأعتبارها مخالفةً للقانون الدولي. ووافقت على المفاوضات المباشرة بين الفلسطينيين وال(اسرائليين) لكن مع رفض النهج المنحاز ل(اسرائيل) والذي تتبناه الدول الغربية. فضلا عن ذلك، اتخذت مواقف موحدة بدت فيها حريصة على احترام القانون الدولي وحماية حقوق الافراد والجماعات واحترام سيادة الدول الاعضاء في الامم المتحدة وصيانة استقلالها ووحدة اراضيها [6]».

7- رفض التجسس الإلكتروني الذي تقوده الولايات المتحدة واعتباره نوعاً من الارهاب. ولذا تبنت دول مجموعة "البريكس" عملية انشاء وصلات جديدة للإنترنت تتفادى المرور بأراضي الولايات المتحدة، وذلك لمكافحة التجسس الأمريكي على حكومات ومواطني تلك الدول.فالبرازيل التي وقعت بدورها ضحية للتجسس الأمريكي، أطلقت مشروعا جديدا لمد كابلات ألياف بصرية تمر عبرها الاتصالات السلكية والرقمية.وستصل هذه الشبكة دول

أمريكا الجنوبية مباشرة بالقارة الأوروبية لتفادي استخدام الشبكة القديمة التي تمر عبر الولايات المتحدة حسب المشروع التي تبنته مجموعة دول "البريكس" على أن تصل مدينة فلاديفوستوك الروسية بالأراضي البرازيلية وذلك عبر شانتو الصينية وتشيناي الهندية وكيب ر- بجنوب إفريقيا[7]».

[1] احمد الغندور ، " التكتلات الاقتصادية الدولية في العالم المعاصر– دراسة " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (5) ، (القاهرة : مؤسسة الاهرام : مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، مصر ، 1966)،ص 8 .

[1] محمد محمود الإمام. التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق، ط 1، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، مصر ، 2010) ، ص 4–5.

[2] احمد الغندور ، مصدر سبق ذكره، ص 8 .

[3] حمدي رضوان،الاقتصاد الدولي : الأصالة الفكرية والديناميكية الواقعية، ط 1، (القاهرة : جامعة عين الشمس، مصر ، 2002) ، ص 414.

* جيم أونيل 1957) Jim O'Neill–) باحث ومحلل اقتصادي ، مدير مجموعة غولدمان ساكس للابحاث الاقتصادية . راجع www.wikipedia.org

[4] أحمد علو ، "هل تعيد دول البريكس رسم ملامح النظام العالمي ؟"، مجلة الجيش ، العدد(333) ، (بيروت : وزارة الدفاع اللبنانية ، لبنان ،2013) ،شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) وعلى الرابط : http://www.lebarmy.gov.lb/ar/content

[5] ماهر بن إبراهيم القصير، تكتل دول البريكس: نشأته –اقتصادياته– أهدافه ، ط 1، (القاهرة: دار الفكر العربي ، مصر، 2014)، ص 26.

* مجموعة الدول الصناعية السبع تشكلت في عام 1976، عندما انضمت كندا إلى مجموعة من ستة دول : فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، المملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، وزراء المالية في هذه البلدان يجتمعون عدة مرات في العام لمناقشة السياسات الاقتصادية. راجع www.wikipedia.org

[1] محمد فايز فرحات، "الدول الصاعدة وتأثيراتها في النظام الدولي" ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (185)، (القاهرة: مؤسسة الاهرام، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، مصر ، 2011) ، ص 18.

[2] رحاب منير صالح، "صعود القوى الناشئة واعادة تشكيل النظام الدولي"، قراءات استراتيجية ، العدد (9) ، (القاهرة: مؤسسة الاهرام، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، مصر ، 2009) ،ص 25.

** مجموعة الدول الصناعية الكبرى التي يطلق عليها ايضاً مجموعة الثمانية (G–8) والتي تضم في عضويتها كل من (الولايات المتحدة الامريكية وروسيا الاتحادية والمملكة المتحدة (بريطانيا) وفرنسا والمانيا الاتحادية واليابان وكندا وايطاليا). اما مجموعة العشرين (G–20) فهي تضم في عضويتها كل من (استراليا والمملكة المتحدة (بريطانيا) وفرنسا والمانيا وايطاليا وروسيا الاتحادية واليابان وكوريا الجنوبية والصين واندونيسيا والهند وكندا والمكسيك والولايات المتحدة الامريكية والارجنتين والبرازيل والمملكة العربية السعودية وتركيا وجنوب افريقيا والاتحاد الاوربي). راجع www.wikipedia.org

[3] حسن محمود فتحي، "الانهيار العظيم: انتكاسة جيو– سياسية للغرب"، قراءات استراتيجية ، العدد (2) ، (القاهرة: مؤسسة الاهرام، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، مصر ، 2009) ،ص 26.

[4] نزيرة الافندي، الاقتصاد الدولي بين التأرجح الاوربي والاقتصادات الصاعدة، مجلة السياسة الدولية، العدد (180)، (القاهرة: مؤسسة الاهرام، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، مصر ، 2010) ، ص 52.

* إدغار موران 1927)Edgar Morin–) : فيلسوف وعالم اجتماع فرنسي معاصر .راجع www.wikipedia.org

[5] ناصيف حتي، "دور القوى الصاعدة في النظام العالمي"، في كتاب: التطورات الاستراتيجية العالمية– رؤية استشرافية ، (أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الامارات العربية المتحدة، 2011) ، ص 70.

[6] نزيرة الافندي، مصدر سبق ذكره، ص 53.

[1] ناصيف حتي، مصدر سبق ذكره، ص 68.

[2] سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، ط 1 ، (عمان: دار وائل للنشر والطباعة، الاردن، 2000)،ص 77.

[3] برنامج الامم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية 2013 : نهضة الجنوب تقدم بشري في عالم متنوع ،(نيويورك، الولايات المتحدة الامريكية،2013)،ص 175.

[4] كارن ابو الخير، "تحولات القوة في عالم بلا اقطاب"، مجلة السياسية الدولية ، العدد (185)، (القاهرة: مؤسسة الاهرام، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، مصر ، 2011) ،ص 161.

* جيمس جوردون براون 1951 James Gordon Brown–) رئيس وزراء المملكة المتحدة للفترة 2007 – 2011. راجع www.wikipedia.org

** نيكولاي ساركوزي (Nicolas Sarkozy 1955 –) رئيس الجمهورية الفرنسية بالفترة من 2007 – 2012. راجع www.wikipedia.org

[5] رحاب منير صالح، صعود القوى الناشئة واعادة تشكيل النظام الدولي، مصدر سبق ذكره، ص 26.

[1] Stewart M. Patrick , The BRICS: Three Things to Know, Council on Foreign Relations, 8 July 2015 http://www.cfr.org/international-organizations-and-alliances/brics-three-things-know/p36759

[2] موقع قناة (روسيا بالعربي) ، " بوتين: دول "بريكس" ستواصل مساهمتها في ضمان الأمن الدولي والنمو الاقتصادي العالمي" ، تاريخ النشر:09.07.2015 ، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ، وعلى الرابط التالي: https://arabic.rt.com/news/788009

[3] موقع قناة (روسيا بالعربي) ، " بنك التنمية لمجموعة "بريكس" يباشر عمله "، تاريخ النشر:21.07.2015 ، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ، وعلى الرابط التالي: https://arabic.rt.com/news/789122

[4] كاظم الموسوي ، " قمة دول بريكس السادسة"، صحيفة الوطن ، تاريخ النشر: 5 حزيران،2014 ،شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) وعلى الرابط : http://alwatan.com/details/26769

[5] موقع المدى برس، " مجموعة "بريكس" تفتح بنك تنمية دولي مقره الصين"، تاريخ النشر: 2015/07/21 17:05 ، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) وعلى الرابط التالي: https://www.almadapress.com/ar

[1] ماهر بن إبراهيم القصير، تكتل دول البريكس، مصدر سبق ذكره، ص 262.

[2] عودت ناجي الحمداني ، " دور دول بريكس في اقامة نظام عالمي متعدد الاقطاب " ، تاريخ النشر 22 تشرين الثاني/ 2015 (20:28) ، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) وعلى الرابط : http://www.iraqicp.com/index.php/sections/platform/36189-2015-11-22.

(3) Stewart M. Patrick , opcit.

(4) ماهر بن إبراهيم القصير، تكتل دول البريكس، مصدر سبق ذكره، ص 263. انظر : موقع قناة (روسيا بالعربي) ، "بريكس.. تكتل ضد هيمنة الاقتصاد الغربي" ، تاريخ النشر:08.07.2015 ، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) وعلى الرابط التالي: https://arabic.rt.com/news/788009

(5) برنامج الامم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية 2013 ، مصدر سبق ذكره،ص 45.

(6) محمد سعدي ، عرض كتاب : نحو نظام جديد للعالم ، مجلة رؤى استراتيجية ، المجلد الاول ، العدد(4)، (ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، الامارات العربية المتحدة ، 2013) ، ص 166.

(7) منير مباركية ، "القوى الصاعدة والعالم الذي نريد : رؤية في ضوء التحضيرات لاجندة التنمية مابعد 2015"، مجلة رؤى استراتيجية ، المجلد الثالث، العدد (9) ، (ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، الامارات العربية المتحدة ، 2015) ، ص 166.

(1) فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية ، ط 1،(عمان : مؤسسة الوراق للنشر،الاردن ، 2001)، ص 180.

(2)علي القزويني ، التكامل الاقتصادي الدولي والاقليمي في ظل العولمة ، ط 1، ج 1، (طرابلس : منشورات اكاديمية الدراسات العليا ، ليبيا ، 2004)، ص 133.

(3) ماهر بن إبراهيم القصير ، تكتل دول البريكس، مصدر سبق ذكره، ص 246.

(4) ماهر بن إبراهيم القصير،المصدر نفسه ، ص 254.

(1) Perry, William. 2002. Contemporary Brazilian Foreign Policy: The International Strategy of an Emerging Power , Foreign Policy Research Institute, London: Sage Publications,P5.

(1) عاطف معتمد عبيد واخرون ، البرازيل القوة الصاعدة من أميركا اللاتينية، سلسلة ملفات القوى الصاعدة(3) ، (الدوحة : مركز الجزيرة للدراسات ، قطر، 2010)، ص 16.

(2) باراج خانا، العالم الثاني: السلطة والسطوة في النظام العالمي الجديد،ترجمة دار الترجمة،ط 1 ،(بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون ، لبنان ، 2009)، ص 239.

(3) محمد صلاح الدين، ،رائد النهضة البرازيلية لولا دي سيلفا ، من سلسلة كتب مشاهير العالم ، ط 1، (عمان: دار الفاروق،الاردن، 2012) ، ص 57.

(4) محمد صلاح الدين،مصدر سبق ذكره، ص 72.

(5) الامم المتحدة ، مجموعة البنك الدولي (2016) البيانات بالاعتماد على : شعبة السكان التابعة للأمم المتحدة. التوقعات السكانية العالمية، تقرير إحصاءات السكان والإحصاءات الحيوية (عدة سنوات)، شبكة المعلومات الدولية وعلى الرابط ، http://data.albankaldawli.org/indicator

(6) Gordon, Lincoln. 2001. Brazil's second chance, Washington: brookings Institution pres., P.30.

(7) Roett, Riordan. 2011. The New Brazil, Washington, DC: The Brookings Institution press, P.3-4.

(8) عاطف معتمد عبيد واخرون، مصدر سبق ذكره ، ص 21.

(1) عاطف معتمد عبيد واخرون ، مصدر سبق ذكره ، ص 21.

* فرناندو انريك كاردوسو (1931 –)، الرئيس الرابع والثلاثون للبرازيل من 1995 إلى 2002. وهو مدرس جامعي، وكاتب وسياسي. يعد من مؤسسي حزب الحركة الديموقراطية البرازيلية. .. راجع www.wikipedia.org

(2) فاطمة مساعيد ، " التحولات الديمقراطية في امريكا اللاتينية : نماذج مختارة " مجلة دفاتر السياسة القانون ، عدد خاص ، (الجزائر: جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، الجزائر،2011) ،ص 226.

* لويس إيناسيو لولا دا سيلفا (1945–) رئيس البرازيل الخامس والثلاثون.(2003–2011) .. انظر : محمدصلاح الدين ،رائد النهضة البرازيلية لولا دي سيلفا ، مصدر سبق ذكره ، ص 103.

** IBSA : منتدى الحوار بين الهند والبرازيل وأفريقا الجنوبية تأسس 2003 ويمثل منصة هامة للتشاور والتعاون في مجموعة من القضايا الإقليمية والعالمية ذات المصالح المشتركة. راجع www.wikipedia.org

*** الميركوسور : عبارة عن تكتل اقتصادي يضم (البرازيل والارجنتين والبراغوي والاوراغوي ، تاسس عام 1991 ، واصبحت فنزويلا عضوا فيه العام 2012 يمثل التجمع (38.2%) من حجم الناتج الاجمالي لامريكا اللاتينية و(70%) من سكانها. راجع www.wikipedia.org

(3) محمد صلاح الدين ،مصدر سبق ذكره ، ص 14.

(4) مايكل ريد، القارة المنسية: المعركة من اجل روح امريكا اللاتينية، ترجمة: احمد التيجاني ادريس (أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،الامارات العربية المتحدة ، 2011) ، ص 45.

(5) مايكل ريد ، مصدر سبق ذكره،ص 60.

(6) عاطف معتمد عبيد واخرون، مصدر سبق ذكره، ص 139.

(1) قيس توفيق المختار، البرازيل من اوراق دبلوماسي عراقي ، (بغداد: بيت الحكمة، العراق، 2002) ،ص 63.

(2) عاطف معتمد عبيد واخرون، مصدر سبق ذكره، ص 124.

(3) امل المختار، نموذج "لولا" يتكرر: حدود التغير في السياسة الخارجية البرازيلية، مجلة السياسة الدولية ، العدد(184) ، (القاهرة: مؤسسة الاهرام، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، مصر ،، 2011) ،ص 138.

* البروسترويكا Perestroika : وتعني «إعادة البناء» هي برنامج للإصلاحات الاقتصادية أطلقه رئيس للاتحاد السوفيتي، ميخائيل غورباتشوف وتشير إلى إعادة بناء اقتصاد الاتحاد السوفيتي. صاحبت (البيريسترويكا) سياسة (غلاسنوست glasnost) والتي تعني الشفافية. أدت السياستان معًا إلى انهيار الاتحاد السوفيتي وتفككه سنة 1991. راجع www.wikipedia.org

** ميخائيل سيرغيفيتش غورباتشوف (1931 Mikhail Sergeyevich Gorbachev–) : شغل منصب رئيس الدولة في الاتحاد السوفيتي السابق بين عامي 1988و 1991 .راجع www.wikipedia.org

(4) ناصر زيدان ، دور روسيا في الشرق الاوسط وشمال افريقيا من بطرس الاكبر حتى فلاديمير بوتين، ط 1، (بيروت : الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان ، 2013) ، ص 151.

(1) Russian geography –Regions of russia , 23/08/2014, in: http://www.rusemb.org.

(2) Russian geography –Regions of russia , opcit.

(3) الامم المتحدة ، مجموعة البنك الدولي (2016) ، مصدر سبق ذكره ، ص 2.

(4) Russian geography –Regions of russia , opcit

* بوريس نيكولايفيتش يلتسن 1931 – 2007 (Boris Nikolayevich Yeltsin)، أول رؤساء روسيا بعد تفكك الاتحاد السوفيتي. يُعد عهده فترة مظلمة في التاريخ الروسي الحديث وهي فترة شهدت انتشار الفساد، وانهيار اقتصادي ، ومشاكل سياسية واجتماعية.

(5) زينب محمد خلف ،(مكانة روسيا الاتحادية في النظام الدولي) ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، بغداد ، العراق ، 2016، ص 61.

* فلاديمير بوتين 1952) Vladimir Vladimirovich Putin–) : الرئيس الحالي لجمهورية روسيا الاتحادية.

(6) حميد حمد سعدون ، " الدور الجديد لروسيا" ، مجلة دراسات دولية ، العدد (42) ، (بغداد: جامعة بغداد :مركز الدراسات الدولية ، العراق ، 2009) ، ص 1.

(1) برتراند بادي، دومينيك فيدال، اوضاع العالم 2011 ، ط 1، (بيروت : مؤسسة الفكر العربي للترجمة والنشر والتوزيع ، لبنان،2011) ، ص 84.

(2) زينب محمد خلف ، مصدر سبق ذكره ، ص 102.

(3) زينب محمد خلف ، المصدر نفسه ، ص 103.

(4) م. بيلنكايا "الشرق الأوسط الكبير بين روسيا والسبعة الكبار"، شؤون الأوسط، العدد 128، (بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية، لبنان،2008)، ص 73.

(5) راندا موسى، "بين التوتر والتوازن: حسابات وقضايا العلاقات الروسية– الأمريكية"، السياسة الدولية، العدد 194، ، (القاهرة:مؤسسة الاهرام: مركز الاهرام الدراسات السياسية والإستراتيجية، مصر،2013)، ص 115.

(6) برتراند بادي، دومينيك فيدال، مصدر سبق ذكره ، ص 89.

(7) عبد الوهاب الكيالي ، الموسوعة السياسية : جمهورية الهند ، ج 1، (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، لبنان، 1994) ،ص 140.

(8) اشلي جية تيلس، جنوب آسيا، التقييم الإستراتيجي، تحرير زلمي خليل زاد، ط 1،(ابو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،الامارات العربية المتحدة ، 1997) ، ص 305.

ينظر أيضاً: مالك دحام ، " معطيات التجارب النووية الهندية الباكستانية، أثر الموقع الجغرافي في النظام النووي" ، مسارات بغداد، عدد (3)، (بغداد : بيت الحكمة ، العراق ، 1998)، ص 6، رجاء سليم، " الهند معلومات أساسية" ، المعرفة، ملفات خاصة 2002، ص 1، شبكة المعلومات الدولية وعلى الرابط www.aljazeera.net

(1) محمد ضياء الحق واخرون، الهند عوامل النهوض وتحديات الصعود، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2009)، ص 33.

(2) الامم المتحدة ، مجموعة البنك الدولي (2016) ، مصدر سبق ذكره ، ص 2.

(3) محمد عبد الغني سعودي، اسيا في شخصية القارة وشخصية الاقاليم، ط 1، (القاهرة: مكتبة الانجلو مصرية، مصر،2003)،ص 132.

(4) محمد السيد سليم ، "العرب والتطورات الاستراتيجية في جنوب اسيا " في : افاق التحولات المعاصرة ، تحرير: وليد عبد الحي ، ط 1،(عمان دار الشروق، الاردن ،2002) ،ص 67.

(5) محمد بدري عيد، "المحيط الهندي من التنافس الدولي إلى التعاون الإقليمي"، مجلة السياسة الدولية، عدد (129)،(القاهرة: مؤسسة الاهرام، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، مصر ، 1997) ، ص ص 197–198.

(6) عبد الرحمن عبد العال ، "التجربة الهندية في نصف قرن "، مجلة السياسة الدولية ، العدد (130) ، (القاهرة : مؤسسة الاهرام : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، مصر ، 1997) ، ص 168–171.

(7) انور ياسين، الهند خمسون عاما، مجلة العربي، العدد 467، (الكويت: مطابع وزارة الاعلام الكويتية، الكويت، 1997)، ص 43.

(8) شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ، الهند: نبذة موجزة ، على الرابط http:www.alhindelyom.com. بتاريخ 8/4/2005 .

(9) شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ، الهند وباكستان، معلومات أساسية، ص 3، الجزيرة نت وعلى الرابط. http://www.aljazeera.net/ .بتاريخ 2/6/2016

(1) انس رياض جواد، (تأثير القوى الصاعدة على المكانة العالمية للاقتصاد الامريكي) ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، بغداد : كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، العراق ، 2013، ص 102.

(2) نيفين عبد المنعم مسعد، "العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في آسيا "، في : افاق التحولات المعاصرة ، تحرير: وليد عبد الحي ، ط 1،(عمان: دار الشروق، الاردن ،2002) ، ص ص 543–544.

(3) مايكل كريبون واخرون ، توازن القوى في جنوب اسيا، ط 1، (ابو ظبي : مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، الامارات العربية المتحدة ، 2001) ، ص 37 .

(4) محمد ضياء الحق واخرون ، الهند.. عوامل النهوض وتحديات الصعود ، سلسلة ملفات القوى الصاعدة(2) ، (الدوحة : مركز الجزيرة للدراسات ، قطر، 2009)،ص 12.

(5) هاني الياس الحديثي ، صراع الارادات في اسيا ، ط 1، (دمشق: دار الرضا للنشر ، سوريا،2007) ،ص 102.

(1) شيوي قوانغ، جغرافية الصين ،ترجمة محمد ابو جراد ، ط 1،(بكين : دار النشر باللغات الاجنبية ، الصين ،1987)، ص 1.

(2) ويكيبديا – الموسوعة الحرة ، "الصين " ، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) وعلى الرابط : http:// www.ar.wikipedia.org

(3) كارن ابو الخير، مصدر سبق ذكره ، ص 168.

(4) دانييل بوشتاين وارنيه دي كيزا ، التنين الاكبر: الصين في القرن الواحد والعشرين ، ترجمة شوقي جلال ، ط 1، سلسلة عالم المعرفه :العدد (271) ،(الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب ، الكويت،2001) ، ص 14.

(5) وو دي لي سوي فو مي تشنغ لي، الاقتصاد الصيني، ط 1، (بكين: دار النشر الصينية عبر القارات، الصين،2010) ص 4–ص 5.

(6) فوزي درويش ، الشرق الاقصى الصين واليابان ، ط 3، (القاهرة : مطبعة الاسكندرية ، مصر ، 1997) ، ص 8 .

(7) الامم المتحدة ، مجموعة البنك الدولي (2016) ، مصدر سبق ذكره ، ص 2.

(8) الموسوعة الحرة ويكيبيديا ، الصين ، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ، وعلى الرابط : http:// www.ar.wikipedia.org

(1) موقع مقاتل في الصحراء، الصين China ،شبكة المعلومات الدولية الانترنت ، وعلى الرابط : http://www.moqatel.com

(2) موقع مقاتل في الصحراء، الصين China ، مصدر سبق ذكره،ص 1.

(3) A. Mac Gregor Hutcheson,“ South Africa, Physical and Social Geography,” Africa South of the Sahara 1991,)Uropa Publication Limited, London), 1991)) ,20th Ed.,p.1.

(4) خلود محمد خميس ، " السياسة الخارجية المعاصرة لجمهورية جنوب افريقيا تجاه دول الخليج العربي (الامارات انموذجاً)" ، مجلة دراسات دولية ، العدد (48) ، (جامعة بغداد: مركز الدراسات الدولية ، بغداد ، العراق،2011) ،ص 137.

(5) الامم المتحدة ، مجموعة البنك الدولي (2016) ، مصدر سبق ذكره،ص 1.

(6) Shula Marks, “Khoisan Resistance to the Dutch in Seventeenth and Eighteenth Centuries, The Journal of African History, vol. 13 , No. 1 (1972) pp.55-80.

(7) جديون س. وير، تاريخ جنوب أفريقيا، ترجمة عبد الله الشيخ، (الرياض : دار المريخ للنشر، السعودية، 1986) ،ص 16.

(1) جديون س. وير، مصدر سبق ذكره،ص 18.

* الأبارتايد (أو الأبارتهايد Apartheid) الأبارتيد كلمة أفريقية تعني العزل أو الفصل، وفي اصطلاح السياسة الدولية ترمز إلى نظام التفرقة العنصرية، وأصبحت كلمة الأبارتيد تحمل مدلولاً اقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا، وتعبر عن سياسة الدولة تجاه المواطنين الأفارقة والملونين والآسيويين هو النظام العنصري الذي حكمت من خلاله الأقلية البيضاء في جنوب أفريقيا من عام 1948 وحتى تم إلغاء النظام بين الأعوام 1990 – 1993 . راجع www.wikipedia.org

**نيلسون روليهلاهلا مانديلا Nelson Rolihlahla Mandela(1918–2013): سياسي مناهض لنظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا وثوري شغل منصب رئيس جنوب أفريقيا 1994– 1999. وكان أول رئيس أسود لجنوب أفريقيا، انتخب في أول انتخابات متعددة وممثلة لكل الأعراق.

(2) نيلسون مانديلا ، رحلتي الطويلة من اجل الحرية ، ترجمة عاشور الشامس ، ط 2 ، (ماريسبيرغ: جمعية نشر اللغة العربية ، جنوب افريقيا ،1998)، ص 46.

*** ثابو مڤويلوا مبيكي Thabo Mvuyelwa Mbeki(1942–) : رئيس جمهورية جنوب أفريقيا الحادي عشر منذ 1999 إلى 2008. راجع www.wikipedia.org

(3) Robert Ross, A Concise History of South Africa, (Cambridge University Press, 1999), p. 57

* خاليما موتلانثي Ghalema Motlanthe(1949–): رئيس جمهورية جنوب أفريقيا الثاني عشر منذ 2008–2009. راجع www.wikipedia.org

** جاكوب زوما Jacob Zuma (1942–) : الرئيس الحالي لجمهورية جنوب أفريقيا منذ 2009. راجع www.wikipedia.org

(4) Njabulo Ndebele, The Rediscovery of the Ordinary, Essays on South African Literature and Culture, Johannesburg, 1991, p6.

(5) خليل كلفت ، "جنوب افريقيا عصر مابعد الفصل العنصري (الابارتهيد) " ، مجموعة مقالات منشورة على شبكة المعلومات الدولية الانترنت ،على موقع الحوار المتمدن وعلى الرابط :
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=327234

(6) توفيق حكيمي ، (مستقبل التوازن الدولي في ظل الصعود الصيني)، اطروحة دكتوراه (منشورة) ، الجزائر : جامعة باتنة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، الجزائر، 2015، ص 158.

(1) نقلا عن : توفيق حكيمي ، مصدر سبق ذكره ، ص 159.

(1) علي الهلالي ، " البرازيل : نمو اقتصادي واستمرار التفاوت في التنمية البشرية " ، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) وعلى الربط :
http://hgschool.com/ali/wp-content/uploads/brazil.pdf

(2) علي الهلالي ، مصدر سبق ذكره، ص 2.

(3)Paulo Sotero and Leslie Elliott Armijo (2007): Brazil: To Be 0r Not To Be A BRIC?, Asian Perspective, Vol.31, No.4, 2007,P.33.

(4)http//www.ipeadata.gov.br/ipeaweb.dll/ipeadata?65370046.

(5) Werner Baer , Brazilian Economy: Growth and Development, London : Praeger publisher, 5th Edition, 2001,p.6.

(1) Usman Ali Choudry, " Brazil as an Emerging Economic Power: Dynamics and Implications, " Global Journal of Human Social Science Research, Global Journals Inc, United States of America, Vol 13, No 2-F, (2013), p.2.

(2)Ernst &Young Tereo Report , Sustainable Brazil: Brazil's Perspectives in The Agricultural Industry ,from :www.ey.com/.../Brazils Perspectives in the Agriculture.

(3) Imogen Bell, Eastern Europe, Russia and Central Asia 2003, London: Europe Publications ,3rd Edition ,2002,p.47.

(4) U.S. Energy Information Administration , " Russia Energy" , EIA Report, 2014,p.1.

(5) U.S. Energy Information Administration , Ibid , p.1

(6) Elena Safirova, The Mineral Industry of Russia, U.S. Geological Survey Minerals Year Book 2011, Washington, United States Government printing Office, vol.3,2013,p38.

(1) Ernst & Young Valuation, Union of Gold Producers of Russia, State of the gold mining industry in Russia in 2013 and 2014,p.17.

(2) Food & Agriculture Organization , "Russia" , From website : http// www.fao.org./file

(3) Harry Donkers , "Family Farming in Russian Regions, Small-Scale Agriculture and Food Supporting Russia's Food Self-Sufficiency" , American Research Institute for Policy Development, Journal of Small Business and Entrepreneurship Development, December 2014, Vol. 2, No. 3 & 4, p. 130.

(4) Food & Agriculture Organization , "Russia" , From website : http// www.fao.org./file

(5)George Welton, The Impact of Russia's 2010 Grain Export Ban, Oxfam Research Report, June 2011,p5.

(6) بوابة الهند ، معجزة الهند الاقتصادية ، النص الاصلي (29 / 5 / 2007) Economy of India، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) وعلى الرابط التالي :
https://en.wikipedia.org/wiki/Economy_of_India

(2) Surender Kumar , Shunsuke Managi,Ibid,P23.

(3) Chin. S. Kuo, The Mineral Industry Of India, Minerals Yearbook –Area Reports International 2010: Asia and the Pacific: Area Reports: International, U.S. Geological Survey ,Washington ,United State Government Printing Office , Volume III , 2011,p.101.

(4) K. C. Gummagolmath, Research Report 2012-13 Jaipur – India , National Institute of Agricultural Marketing (NIAM),2013 ,p10.

(5) Government Of India , State Of India Agriculture 2012-13, Ministry Of Agriculture ,Department Of Agriculture & Cooperation , Directorate Of Economics & Statistics. New Delhi ,India office Press.2014,p1.

(6) Adam Cagliarini and Anthony Rush , Economic Development and Agriculture in India, Bulletin Quarter, Reserve Bank Of Australia , June, 2011,p16.

(1) Organization for Economic Co-operation and Development, Agricultural Policies in Emerging Economies : Monitoring and Evaluation , France , OECD Publication ,2009,p17. http://www.oecd.org/tad/agricultural-policies/monitoring-evaluation-2009-highlights-july-2009.pdf

(2) Government Of India, State Of India Agriculture 2012-13, Ministry Of Agriculture, Department Of Agriculture & Cooperation,op.cit. p.135

(3) شبكة المعلومات بالدولية (الانترنت) وعلى الرابط التالي : studies.alarabiya.net .

(4) محمد الجزولي ، " الاقتصاد السياسي للتحول الرأسمالي في الصين: مقدمة" ، مركز دراسات وابحاث الماركسية واليسار ، تاريخ النشر 2008 / 7 / 5 – 10:33 ،شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) وعلى الرابط : http://www.ahewar.org/debat/s.asp?aid=139954&t=4

* ان المعادن الأرضية النادرة وهي معادن أساسية للتطور التكنولوجي والصناعي . وكلمة نادرة تأتي من إستحالة إستخدام مواد أخرى مكانها وهذا ما دفع المنتجين إلى تحديد الكميات الموزعة. تُوجد هذه العناصر في الطبيعة على شكل معدني لين ومطاطي. وتتميز بخصائص كيميائية تجعلها تتفاعل كيميائياً بشكل كبير خصوصاً على دراجات حرارة عالية. وتتميز هذه المعادن بخصائص فيزيائية، بفضل البنية المجهرية لنواتها، تسمح لها بفرض نفسها في المجالات البصرية والمغناطيسية والتكنولوجيا المُتقدمة . انظر : http://www.boursa.info/index.php?option=com_content&view=article&id=22716

(5) http://www.technologyreview.com/news/421223/chinas-rare-earth-monopoly.

* الماسح الجيولوجي الأمريكي (بالإنجليزية: United States Geological Survey' (USGS) وكالة علمية تتبع الحكومة الفيدرالية للولايات المتحدة في واشنطن فيما يقع مقرها في ريستون في ولاية فرجينيا.

* مجموعة الدول المستقلة : جمهوريات سوفيتية سابقة وهي كل من : روسيا ، بيلا روسيا ، اوكرانيا، مولدافيا، جورجيا، ارمينيا، اذربيجان ، تركمنستان وأوزبكستان وكازخستان وطاجكستان وقرغزيا.

(6) جاسم عجافة ،" المعادن الأرضية النادرة ودورها في الإقتصاد العالمي"، جريدة الجمهورية الرقمية ، ص 3 ، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) وعلى الرابط الاتي : http://www.aljoumhouria.com/pages/view/94109

(1) جاسم عجافة، مصدر سبق ذكره ، ص 3 .

(2) موقع رابطة مجالس الشيوخ والشورى المماثلة في افريقيا والعالم العربي ، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) وعلى الرابط http://www.assecaa.org/Arabic/South_Africa.htm

(3) المعتصم ياسين، " صادرات تدعم اقتصاد جنوب افريقيا " ، صحيفة المعرفة الالكترونية ، تاريخ النشر : 10-06-2010 ، ص 1 . شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) وعلى الرابط http://www.almarefh.net/show_content_sub.php?CUV=370&SubModel=138&ID=642

(4) المعتصم ياسين ، مصدر سبق ذكره ، ص 1 .

(5) شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) وعلى الرابط http://ar.tradingeconomics.com/south-africa/indicators

(6) المعتصم ياسين ، مصدر سبق ذكره ، ص 2 .

(1) المعتصم ياسين ، مصدر سبق ذكره ، ص 2 .

(1) موقع المحاكم والمجالس القضائية ،" مجموعة دول بريكس " شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) وعلى الرابط : http://www.tribunaldz.com/forum/p1596

(2) موقع : "بريكس .. عملاق جديد يقوده بوتين لكبح نفوذ امريكا " شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) وعلى الرابط : http://www.arabic.sputniknews.com/news/20150722/1015046605.html

(3) مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية ةالاستراتيجية – المملكة المتحدة – لندن – شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) وعلى الرابط : http://www.asharqalarabi.org.uk/ruiah/b-taqarir-749.htm

(4) موقع الف ياء الاخباري ، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) وعلى الرابط : http://www.alef-yaa.com/ie=35452

(5) (http://defence.pk/threads/brics-rejects-sanctions-against-russia-over-ukraine.306459/#ixzz4GjLd7R3m

(6) (http://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache

(7: (http://www.albasrah.net/ar_articles_2013/1013/najib_271013.htm